



الجلسة العامة ٥٩

الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جون دوث (أستراليا).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.
البند ١٥٨ من جدول الأعمال (تابع)

وأوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وتركمانستان وجمهورية مولدوفا وشيلي وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وكمبوديا قدمت، يوم الجمعة الماضي، لنظر الجمعية العامة، مشروع قرار بشأن إعلان يومي ٨ و ٩ أيار/مايو مناسبة للتذكر والمصالحة.

إعلان الأمم المتحدة يومي ٨ و ٩ أيار/مايو مناسبة للتذكر والمصالحة

مشروع قرار (A/59/L.28/Rev.2)

وتلك مبادرة جماعية هامة ترمي إلى مزيد من تعزيز الجهود لإقامة نظام عالمي آمن وعادل، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة السابعة والخمسين، التي عقدت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

أعطى الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليتولى عرض مشروع القرار A/59/L.28/Rev.2.

وعلى ضوء المشاورات التي جرت باقتراح من عدة وفود، أدخلت بعض التغييرات على مشروع القرار. إنها واردة في A/59/L.28/Rev.2. وقد أفضت مشاورات إضافية إلى تغييرات أخرى على النص، بعضها ذات طبيعة مطبعية أو نحوية.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالانكليزية): تتذكرون أن وفود الاتحاد الروسي وأرمينيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):
أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. انضم الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء على القرار بعد أن أدخل مقدموه بعض التعديلات الهامة عليه. ويجب ألا يكون هناك شك في أنه لا مجال في مثل هذه الأمور الهامة إلا لاتخاذها بالإجماع. فالمصالحة بحكم التعريف يجب أن تكون مسألة باعثة على التوحيد.

إن دلالة نهاية الحرب العالمية الثانية لا يمكن التقليل من شأنها. لا يمكننا أبدا أن ننسى كلفة ذلك الحدث التاريخي. لا يمكننا أبدا أن ننسى التضحيات التي تم تقديمها. لا يمكن للمرء أن يتكلم عن فظاعات الحرب العالمية الثانية دون الإشارة بشكل صريح إلى الجرائم ضد الإنسانية والمحرقه وجرائم الحرب. إننا نحني رؤوسنا تعبيرا عن الاحترام العميق لكل ضحايا الحرب. ونرى أنه يجب ألا يتميز الاحتفال والمصالحة بتأمل الماضي فحسب، ولكن بالتطلع إلى الأمام - من خلال العمل بشكل وثيق معا بوصفنا أمما لتجاوز التركات المتبقية للحرب وإقامة بيئة جديدة من الوثام الدولي. وكما ذكر في القرار، فإن للأمم المتحدة دورا مركزيا يجب أن تضطلع به في ذلك الصدد.

يعترف القرار بالتقدم الذي أحرز في النهوض بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلينا أن نلاحظ، في هذا الصدد، أن بعض شركائنا داخل الاتحاد الأوروبي حرموا من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان طوال عقود.

من الواضح أن تحديد وقت للاحتفال ليس مسألة سهلة، بما أن تواريخ محددة قد تكون لها دلالات مختلفة. ونعتقد أن النص النهائي يعكس ذلك التصور.

السيد محمدوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):
انضمت أذربيجان إلى توافق الآراء بشأن القرار الذي يعلن

تركتها من أجل إقامة المصالحة والتعاون الدولي والإقليمي...".

في الفقرة ١ من المنطوق، تم إدخال عبارة "والاحتفاء" بعد "أياماً مختلفة للاحتفال بالنصر أو التحرير". وفي نهاية الفقرة، تحل عبارة "لكل ضحايا الحرب العالمية الثانية" محل "جميع من فقدوا حياتهم أثناء الحرب العالمية الثانية".

أدخل تغيير مشابه في الفقرة ٢ من المنطوق، حيث استعويض عن "ما قدم من تضحيات خلال الحرب" بعبارة "كل ضحايا الحرب".

وبهذه التغييرات والتعديلات الإضافية التي يدعمها مقدمو مشروع القرار، نأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/59/L.28/Rev.2 المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية"، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.28 Rev2، بصيغته المنقحة شفويا.

اعتمد مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٢٦/٥٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعلييل التصويت محددة بمدة أقصاها ١٠ دقائق وأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد تشيركشنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية):
يؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم
الاتحاد الأوروبي. غير أننا نود أن نؤكد على بعض النقاط.

انضمت ليتوانيا إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار
نظرا للاحترام العظيم الذي نكنه للملايين من ضحايا الحرب
العالمية الثانية الذين يستحقون عن جدارة أن يُتذكروا ويُحيى
ذكراهم. وفي ذات الوقت، نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن
إحياء ذكرى نهاية الحرب العالمية الثانية يجب أن يشير إلى
تراث تلك الحرب ويبين الحقيقة التاريخية.

ولكل أمة مصيرها الخاص والتواريخ التي تحيي
ذكراها. ولم يجلب ٨ أيار/مايو ١٩٤٥ ولا ٢ أيلول/سبتمبر
١٩٤٥ - وهما التاريخان الرسميان لنهاية الحرب العالمية
الثانية - الحرية والتحرير والسيادة لأوروبا الوسطى أو
الشرقية، بما في ذلك ليتوانيا، على الرغم من كثرة ما أملنا
فيها. لقد صادف تاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٤٥ نهاية
الإيديولوجية الاستبدادية والفاشية؛ غير أن أيديولوجية
أخرى، الشيوعية الاستبدادية، وسعت دائرة سيطرتها.
وبالنسبة لنا، فإن ٩ أيار/مايو ليس يوم نصر، لأن ذلك
التاريخ يعني كذلك احتلالنا من طرف الاتحاد السوفياتي
واستمرار أسرنا طوال عقود من الزمن.

إننا ممتنون لكل الأمم عبر العالم التي تقبل بعزم
بسياسة عدم الاعتراف باحتلال دول بحر البلطيق. نحن الآن
أحرار ودول ذات سيادة، إلا أنه ما زال علينا تجاوز التركات
المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية، وإننا ننادي بالمعالجة
الشاملة والأمانة للحقيقة التاريخية والتذكر والمصالحة. ولهذا،
بينما نحیی ذكرى نهاية الحرب العالمية الثانية ونتذكر كل
ضحاياها، نحیی كذلك ذكرى ضحايا الاحتلال والقمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى
آخر المتكلمين تعليلا للتصويت. بذلك تكون الجمعية العامة

يومي ٨ و ٩ أيار/مايو مناسبة للتذكر والمصالحة. نعرب عن
تقديرنا لذكرى ملايين الأشخاص، بمن فيهم مئات آلاف
النساء والرجال الأذربيجانيين الذين ضحوا بأرواحهم من
أجل مستقبل أجيال قادمة. نحیی قدما محاربي تلك الحرب
وكل الذين ساعدوا على إحلال السلام والاستقرار في
العالم، ليس في ساحة المعارك فحسب، ولكن كذلك على
الجبهة الداخلية، بمن فيهم عمال النفط الأذربيجانيون الذين
وفروا للجيش الوقود الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه.

بالرغم من أن القرار يتناول الماضي، فإنه ليس
لاستعادة الماضي فحسب. إن الرسالة التي يبعثها موجهة نحو
المستقبل. إنه يجدد التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة
وينادي الدول الأعضاء إلى توحيد جهودها في التصدي
للتحديات والتحديات وتسوية كل النزاعات بالوسائل
السلمية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وهذا النداء وثيق
الصلة على وجه خاص بالنظر إلى الصراعات المسلحة
المتواصلة والاحتلال المتواصل لتراب دول ذات سيادة
ومعاناة اللاجئين والمشردين داخليا.

فبمصادفة مأساوية، احتلت القوات الأرمنية في
أيار/مايو ١٩٩٢ مدينة شوشا الأذربيجانية وطردت سكانها
بأكملهم. لقد عجل الاستيلاء على هذا المركز التاريخي
والثقافي القديم لأذربيجان، بشكل ملطخ بدم الناس الأبرياء،
برد مجلس الأمن الذي عبر عن قلقه بشأن الخسائر الثقيلة
للأرواح البشرية والاستيلاء غير القانوني على الأراضي.

وبتسني هذا الإعلان، لا تحيي أذربيجان ذكرى
الماضي فحسب، ولكن تصوت تأييدا للحل المبكر للصراع
مع أرمينيا وتحرير شوشا والأراضي الأذربيجانية المحتلة
المتاخمة وعودة المشردين في أمن وكرامة إلى مناطقهم
الأصلية. وذلك هو يوم المصالحة لأذربيجان.

والتنظيم للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة. كما أريد أن أشكر رئيس الجمعية العامة جان بنغ على إجراءات مشاورات غير رسمية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مكنتنا من تكوين رأي بشأن بعض العناصر التي يتضمنها التحضير لذلك الاجتماع. وإنني ممتن على تعميم الموجز الأمين جدا للمناقشات غير الرسمية التي نظمها، الذي يشكل أساسا جيدا للاستمرار في مشاوراتنا.

وإن التحضير لمؤتمر القمة الذي سيعقد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من أهم بنود جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وسيكون المؤتمر القمة تأثير مهم على مستقبل تعددية الأطراف والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نتصور عملية ستعالج فيها عناصر الأمن والتنمية والإصلاح المؤسسي بطريقة متوازنة. ويؤثر أكثر من عنصر واحد من تلك العناصر على الكثير من البنود الحالية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

نود أن نعرب عن دعمنا للمقترح المتضمن في موجز مناقشات ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يعلن فيه الرئيس نيته إنشاء مجموعة صغيرة من الميسرين ليُسدوا المشورة له في المشاورات بشأن التحضير للجلسة العامة الرفيعة المستوى، كما جرى بالنسبة لمؤتمر قمة الألفية. وإننا، نحن أعضاء مجموعة ريو، مستعدون للتعاون مع الرئيس لضمان إحراز الاجتماع العام للنجاح الذي تحتاجه المنظمة وتعددية الأطراف كثيرا.

وكما اقترح ذلك الأمين العام، يجب أن تكون العملية التحضيرية مفتوحة وشاملة ومرنة وشفافة. ويجب أن تمكن جميع الدول الأعضاء من المشاركة. كما تدعم مجموعة ريو مشاركة المجتمع المدني، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. وعلى نفس الأساس، ندعم كذلك فكرة تبادل الآراء على نطاق واسع مع المجتمع المدني.

قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال.

البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/59/224 و A/59/545)

متابعة نتيجة مؤتمر قمة الألفية

تقارير الأمين العام (A/59/282 و Corr.1 و A/59/545)

مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية" إلى الجمعية العامة (A/59/76 و Add.1/Corr.1)

رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لجمهورية ترازيا المتحدة وفنلندا لدى الأمم المتحدة لإحالة التقرير المعنون "عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع" (A/59/98)

مشروع القرار (A/59/L.30)

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):

أتشرف بالكلام باسم الـ ١٩ بلدا التي تكوّن مجموعة ريو: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفتزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، والبرازيل.

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تحضير التقرير الوارد في الوثيقة A/59/545، بشأن الطرائق والشكل

بشأن جوانب تنظيم مؤتمر القمة وتبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء؛ وثانياً، من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر، إجراء مشاورات بهدف تحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر القمة.

وبالمثل، تدعم الدول الأعضاء في فريق ريو اقتراح الأمين العام باتخاذ مجموعة قرارات فريدة ومتكاملة يجري إعدادها مسبقاً، لمراعاة خصوصية كل جزء من مكوناتها التي يتم تقديمها إلى الهيئة العامة الرفيعة المستوى. وكجزء من تلك العملية، سيكون من المهم إعداد كل قرار من تلك القرارات بمفرده ووفقاً لخصوصيته، والتأكد من أن الاتفاقات في مجال التنمية، ومعها كل الاتفاقات الأخرى، غير مشروطة باتفاق يجري التوصل إليه في مجال أو مجالات أخرى.

في النهاية، تعرب مجموعة ريو عن موافقتها، الهامة بالفعل، على اتخاذ مقرر بشأن الأوجه التنظيمية لهذا الاجتماع، في أقرب وقت ممكن، ويُفضَّل أن يكون ذلك في كانون الأول/ديسمبر هذا.

وسيكون اجتماع الهيئة العامة العالمي المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ علامة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة وتاريخ تعددية الأطراف. والإعداد لمؤتمر القمة بقيادة رئيس الجمعية سيكون أساسياً لضمان أن يتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ قرارات نهائية محددة وموضوعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وهذا، على كل حال، ما نريده جميعاً.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسر المغرب جداً أنه يشارك في هذه المناقشة بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ومناقشة اليوم هامة، بل تكنسي أهمية حاسمة بالفعل، لأنها تأتي قبل مجرد عشرة شهور من مؤتمر القمة التي ننوي عقده السنة القادمة.

إن مؤتمر القمة هذا يوفر مناسبة ممتازة لرؤساء الدول والحكومات لتقييم التعاون الدولي والتقدم المحرز نحو تنفيذ

وعلى ضوء تجربتنا مع مؤتمر قمة الألفية، ندعم عقد الاجتماعات العامة والموائد المستديرة. وسيكون من الضروري ضمان أن يكون تكوين الموائد المستديرة متوازناً جغرافياً، زيادة على تحديد ما إذا كان من اللازم أن تتناول بنوداً مختلفة ومحددة أو أن تنظر في جدول الأعمال ذاته.

بالنظر إلى العلاقة المهمة بين تمويل التنمية وتحقيق أهداف الألفية، تعتقد مجموعة ريو أنه يجب أن يوجه الحوار العالي المستوى بشأن التمويل بحيث يضمن أوسع مشاركة ممكنة على أعلى مستوى ممكن من جانب كل الجهات الفاعلة ذات الصلة من جهة، ويحافظ على سلامة عملية مونتيري، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، يجب أن نكفل قيام متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بمساهمة مهمة في مؤتمر قمة ٢٠٠٥.

ونحن بلدان مجموعة ريو، نأمل أن نتخذ قرارات أساسية في عام ٢٠٠٥، بخصوص التنفيذ الشامل لإعلان قمة الألفية، وبالخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يجب أن تتعاون الدول الأعضاء في توحى تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بالعناصر التي يتضمنها توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، بما في ذلك مجال مصادر وآليات التمويل المبتكرة الممكنة وفي ضمان مشاركة أهم وصوت أكبر للدول النامية في مجال صنع القرار الاقتصادي على المستوى العالمي.

وفي غضون ذلك، كلما بدأت المشاورات والمفاوضات الموضوعية في وقت أبكر زاد اقترابنا من تحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر القمة المقبل. ونعتقد أن علينا أن نستفيد من كل الفرص استفادة كاملة لتشجيع المناقشات الواسعة النطاق للبنود التي سيتم النظر فيها خلال ذلك الاجتماع، مع أخذ المرحلتين اللتين اقترحهما الرئيس بعين الاعتبار، وهما، أولاً، من الآن لغاية آذار/مارس، اتخاذ مقرر

ثابت إذا أريد تعزيز التنمية المتجانسة في المجتمع الإنساني برمته. ولذلك، هناك أيضا حاجة إلى إجراء حوار مع جميع عناصر مجتمع ما للتمكن من تلبية احتياجاته واحترام ثقافته وتاريخه.

وقد أطلق الأمين العام جرس الإنذار في تقريره عن متابعة إعلان الألفية (A/59/282 and Corr.1)، عندما قال إن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق عام ٢٠١٥ بالوتيرة الحالية. فالتقدم المحرز حتى الآن كان بالفعل محدودا. ومع أن بعض البلدان تسير على الطريق الصحيح، إلا أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق على المستوى العالمي.

وأسباب ذلك كثيرة ومعروفة جدا. فهي تشمل النقص في القدرات والموارد الوطنية، وعدم كفاية المبالغ المخصصة للإنفاق العام وعدم إنفاقها بفعالية، وغياب - كما قلت من فوري - الحكم الرشيد، والحيز الحر والتنافسي، عدا عن مشاكل البنية التحتية التي تتطلب استثمارا كبيرا على المديين القصير والمتوسط. ويمكننا أيضا إضافة عبء الديون، وتعثر الوصول إلى أسواق البلدان النامية، والمساعدة الإنمائية الرسمية غير الكافية، وغياب البيئة الدولية الملائمة لنمو بلدان الجنوب.

ومع ذلك، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب التنفيذ المتكامل والمنسق، على المستويين الوطني والعالمي على حد سواء، علاوة على تنفيذ جميع الالتزامات التي أخذتها الدول الأعضاء، المتقدمة النمو والنامية معا، وعلى نفسها.

ويمثل مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ مناسبة تاريخية لرؤساء الدول والحكومات لإعادة تأكيد تصميمهم على العمل بصورة محددة وفورية لتحقيق تلك الأهداف من خلال اتخاذ قرارات واضحة مصحوبة ببرنامج لمسائل التمويل، والديون، والتجارة والاستثمار. وعلى رؤساء دولنا

أهداف منظمنا، الواردة خاصة في إعلان الألفية، بشأن التنمية والسلام والأمن.

ومن الواضح أن نجاح مؤتمر القمة يتطلب مشاركة الجميع والتزامهم الإيجابي في إطار التضامن الدولي لتحقيق نتائج متوازنة، وبتوافق الآراء، وتماشى مع تطلعات واهتمامات جميع البلدان. وللقيام بذلك، علينا أن نتحسب لجميع أوجه التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

ومع أن مسألتي الأمن والإرهاب اتخذتا أهمية خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، يجب أن يبقى لمسائل التنمية ومسائل تمويل أهداف التنمية دور محوري في مناقشاتنا، وبالتالي، في النتائج النهائية لمؤتمر القمة. ومن الواضح أيضا أن مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ لا يمكن أن ينجح إلا إذا حظيت مسائل التنمية ومصالح البلدان النامية بكل الاهتمام الذي تستحقه.

ونود أن نؤكد على أن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة يكتسيان أهمية قصوى. هذا ما قرره الجمعية العامة في القرارين ٢٥٠/٥٧ و ٢٩١/٥٨. وبموجب هذين القرارين، قررنا في الحقيقة عقد مؤتمر قمة سنة ٢٠٠٥. وتكريس ذلك النهج المتكامل والمنسق لتنفيذ الالتزامات ومتابعتها جاء نتيجة لعملية طويلة للغاية يجب بالتالي أن توجه عملنا وتحركنا المستقبلي لتنفيذ الأهداف التي وضعناها.

وثمة ترابط وثيق بين مسائل التنمية ومسألة صون السلم والأمن. وبالتالي، نحن بحاجة إلى توفير كل الدعم الواجب للبلدان الخارجة من الصراع حتى لا يصبح السلام الذي تحقق بهذا الثمن موضع شك. إضافة إلى ذلك، نحن على اقتناع، بأن التنمية والأمن يعتمدان على الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون. ولا بد من تجنب فرض أي نمط

دون شك من قيام تعزيز متبادل بين العمليتين ومشاركة كبيرة من جانب وزرائنا في المناقشات في كلا الاجتماعين، وبالتالي، فإنه سيسهم في عملية الإعداد لقمة السنة القادمة. وبذلك نترك وقتاً كافياً للسلطات المسؤولة عن العملية لإدماج نتيجة الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وأخذ اجتماع القمة المنتظر في الحسبان. وفي الحقيقة، نعتقد أنه إذا عقد الاجتماعان، الاجتماع المكرس للتمويل واجتماع القمة، أحدهما بعد الآخر مباشرة، فإن الوقت لن يكون كافياً لاجتماع القمة حتى يتمكن من أن يستفيد استفادة كاملة من نتائج الاجتماع المكرس للتمويل. ولهذا السبب، يفضل بلدي أن يعقد الاجتماع المكرس للتمويل من أجل التنمية في فصل الصيف، في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه، في جنيف.

أخيراً، لا يسع وفدي إلا أن يتقدم بالتهنئة للميسرين الإثنين، الممثل الدائم لنيكاراغوا والممثل الدائم للنرويج، لحصولهما على ثقة الرئيس وللعمل معاً بالتشاور معنا ليتسنى اعتماد مشروع القرار المتعلق بالإجراءات قبل نهاية هذا العام. ونحن مقتنعون بأن الميسرين سينجحان في تنفيذ مهامهما في هذا الصدد. ونحن بدورنا سنفعل كل شيء ممكن لمساعدتهما على تحقيق الهدف المتعلق بطرائق القمة وشكلها وتنظيمها. ونأمل أيضاً أن يتأكد من أن مشروع القرار يحدد جميع الترتيبات الضرورية للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

في الختام، يعلق المغرب أهمية كبيرة على مشروع القرار المتعلق بالإجراءات الذي سيعتمد قبل نهاية هذا العام، لأن ذلك الإطار الإجرائي سيحدد الجدول الزمني للمناقشات وأسلوب عقدها في المستقبل، وسيمكننا من تحديد التزامات الدول تجاه المفاوضات العالمية التي يجب الإعداد لها ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويجب أن تدور هذه المفاوضات الشاملة في إطار مشروع

أو حكوماتنا أن يبتكروا أيضاً مصادر تمويل لاستكمال الموارد المتاحة.

ويجب إعادة الأمل إلى الشعوب الفقيرة، التي يتعدى عددها اليوم ٨٠٠ مليون نسمة. ولا يمكن بالفعل مواصلة تهميش هذه الملايين من الفقراء، لأنه لا وجود للأمن من دون التنمية ومن دون احترام الكرامة الإنسانية. هذا هو التحدي الذي يجب أن نبجّاه في عالم يعاني من هذا التحول الهائل. وسيقدم مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ فرصة لاستعراض ما تحقق وإجراء التعديلات الضرورية لتنفيذ أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتحت عنوان مسائل الإصلاح والأمن، نتظر توصيات الفريق المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ونحن ندعم اقتراح رئيس الجمعية العامة ببدء تبادل غير رسمي للآراء حالما يصدر تقرير الفريق، أي في بداية الشهر المقبل. وبفضل هذا التبادل في الآراء سيتمكن الأمين العام من مراعاة المواقف الذي عبرت عنها الدول الأعضاء في صياغة التقرير الذي سيقدمه إلينا في آذار/مارس ٢٠٠٥.

بالنسبة لطرائق القمة وشكلها وتنظيمها، نؤيد توصيات الأمين العام بشأن هذا الموضوع. ويجب أن نُبقي تجربة قمة الألفية، المعقودة في عام ٢٠٠٠، نصب أعيننا. ونعتقد أن عملية الإعداد لقمة عام ٢٠٠٥ ينبغي أن يتحمل مسؤوليتها رئيس الجمعية، الذي يستطيع أن يعين - وقد اقترح ذلك - مجموعة من الأصدقاء أو الميسرين لمساعدته على إنجاز هذه المهمة.

بالنسبة للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، نؤيد اقتراح الأمين العام عقد حوار في جنيف فوراً قبل أو بعد الجزء الوزاري من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيقمّ التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فعقد هذين الاجتماعين في جنيف سيمكن

المشاركة على أعلى مستوى سياسي ممكن تتضمن شعور الدول الأعضاء بالملكية فيما يتعلق بالنتائج.

وتتفق مع توصيات الأمين العام المتعلقة بتنظيم وصيغة الحدث الرفيع المستوى. فالاجتماع العام يوفر لرؤساء الدول أو الحكومات منبراً للإدلاء ببيانات ومناقشة مسائل السياسة الهامة المتعلقة بتنفيذ إعلان الألفية. وتوفر المواعيد المستديرة، من جهة أخرى، جواً لقدر أكبر من التفاعل والمناقشات المكثفة بشأن مختلف جوانب جدول الأعمال.

وينبغي أن يتضمن جدول أعمال الحدث الرفيع المستوى، بالصيغة المبينة في القرار ٢٩١/٥٨، استعراضاً شاملاً لتنفيذ جميع جوانب إعلان الألفية. وهذا من شأنه أن يمكن الوفود من إيلاء اهتمام خاص لأي ميدان قد يرغبون في التركيز عليه. فعلى سبيل المثال، ستركز الهند وأعضاء آخرون من مجموعة الـ ٧٧ على الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعقبات التي تواجهها البلدان النامية في مساعيها. وقد يرغب البعض منا في إيلاء اهتمام خاص لمسألة تمويل التنمية. وقد يرغب البعض الآخر في التركيز على خطة جوهانسبرغ لتنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وستتعلق الدول الأعضاء أهمية على السلم والأمن ومسائل من قبيل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك خطر وقوعها في أيدي بعض الجهات الفاعلة من غير الدول.

جميع هذه الأهداف مرتبطة ارتباطاً تكاملياً بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح وتوسيع مجلس الأمن. ونحن ننتظر تقديم تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل في آذار/مارس ٢٠٠٥. ونثق بأن التقرير سيحدد أساليب عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ سائر أجزاء إعلان الألفية.

القرار الذي سيعتمد قبل نهاية هذا العام. والمهم، بالنسبة للمغرب هو أن يتمكن المجتمع الدولي، بجميع عناصره، من التعبير عن الوحدة في هذه المناسبة.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): نرحب بفرصة المشاركة في المناقشات بشأن طرائق وشكل وتنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الستين. ونشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند (A/59/545)، وعلى تقريره عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (A/59/224)، وتقريره عن تنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة (A/59/282 و Corr.1).

الفرصة التي يوفرها الحدث الكبير لعام ٢٠٠٥ ينبغي أن تمكن أعضاء الأمم المتحدة لا من إعادة التأكيد على التزامهم بالتنفيذ الكامل لإعلان الألفية فحسب، بل أيضاً الاتفاق على أساليب إبداعية وملموسة وواضحة لتنفيذ إعلان الألفية تنفيذاً فعلياً وفي الوقت المحدد. ويجب أن يوفر الحدث زخماً قوياً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في إعلان الألفية، وسائر الأهداف الإنمائية الواردة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. كما أننا مهتمون باستعراض الجوانب الأخرى الواردة في إعلان الألفية، بما فيها، على وجه الخصوص، المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وعملية إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها التغييرات المؤسسية والهيكلية، التي للبلدان النامية فيها مصلحة مساوية وحيوية.

بالنسبة لتوقيت ومدة الحدث الرفيع المستوى، تتفق بصورة عامة مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق وشكل وتنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى. وإن

الرفيع المستوى. ولذا نفضل أن يعقد الحوار الرفيع المستوى في أواخر شهر حزيران/يونيه أو أوائل شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ وعلى الأفضل في نيويورك. إن أي حدث يعقد في تواريخ متتالية مع الحدث الرفيع المستوى ذاته لن يخدم ذلك الغرض، وهذا النقص سيؤثر أيضاً حتى ولو عُقد حدث تمويل التنمية على مرحلتين.

ونحن نؤيد نتيجة لحدث ٢٠٠٥ تكون محددة ومتفقا عليها بين الحكومات، وذات توجه عملي وقابلة للتنفيذ. وفي هذا السياق، نخطط علماً باقتراح الأمين العام بشأن مجموعة متكاملة واحدة من المقررات تلقي التأييد في الاجتماع العام ذي المستوى الرفيع. ويتعين علينا جميعاً أن نتأكد من أن العملية التمهيدية ستنتج مثل هذه المجموعة من المقررات. ومن أجل هذا الغرض، من المفيد تبين مجموعات مختلفة من الموضوعات وصياغة سلسلة من المقررات التي يمكن ربطها معاً إذ نقرب من حدث مراجعة الألفية. ورغمنا عن هذا، فإننا نحذر من خطر جعل التقدم في مسألة واحدة رهيناً بالتقدم في مسائل أخرى خلال العملية التمهيدية. والعكس صحيح إذ يجب أن نضيف أن إحراز التقدم في مسألة من شأنه أن يدعم ويساعد التقدم في المسائل التالية الأخرى.

لقد تكلم بعض الوفود عن الحاجة إلى تجنب ما يبعث على الخلاف في النظر في المسائل خلال العملية التمهيدية. وعبارة "باعث على الخلاف" ليست رقعة ينبغي استخدامها لوصف مجموعة واحدة من المسائل. واعتماداً على المنظور المستخدم يمكن اعتبار أية مسألة مدعاة للخلاف. ويمكن لمسألة التنمية أن تبعث على الخلاف مثلها مثل مسألة السلام والأمن أو الإرهاب، ذلك أن احتار وفد أو اختارت مجموعة من الدول الأعضاء أن تعالجها على هذا النحو. ولذا فنحن نرى أن هذا يجب ألا يشكل ذريعة لتجنب مناقشة جادة أو مقرر جاد بصدد الإصلاح المؤسسي.

وبالنسبة للاستعدادات، تتفق مع المبادئ التي لا استثناء منها، الواردة في تقرير الأمين العام، لجعل عملية الاستعدادات عملية مفتوحة العضوية وشفافة وشاملة. وسيمكن هذا جميع الدول الأعضاء من الشعور بالملكية، وهو شعور سيكون مهماً بشكل خاص لضمان أن تكون وفود البلدان النامية الصغيرة نسبياً وتلك التي لا تتوفر لها الموارد الكافية قادرة على أن تشارك مشاركة كاملة في عملية الاستعدادات.

ويتعين أن ننظر كيف يمكن لمختلف العمليات التي تُستهل في الهيئات الحكومية الدولية أن تصب في الاستعدادات للحدث الكبير في عام ٢٠٠٥، وكيف يمكن للنتائج أن تأخذ في الحسبان هذه المدخلات وإدماجها على نحو صحيح.

وفي هذا السياق تصيح استعراضات الـ ١٠ سنوات لمؤتمري بيجين وكوبنهاغن ذات صلة.

ونحن نتطلع إلى استلام توصيات الأمين العام بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى حول التهديدات والتحديات والتغيير. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبحث التقرير والتوصيات بعناية وأن تتخذ المقررات الصحيحة بشأن التوصيات. إن تقرير اللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة، وهو التقرير الذي يتضمن توصيات محددة بصدد جعل عملية العولمة أكثر إنصافاً وعدلاً وشمولاً، عدا تغييرات مؤسسية معينة، يستحق عناية أكمل من جانب الدول الأعضاء إذ تستعد لمناسبة ٢٠٠٥. ونأمل أن العملية التحضيرية لذلك الحدث الرفيع المستوى ستوفر النظر التفصيلي لكل من هذه التقارير التي ستساعد في تشكيل نتيجة الحدث الرفيع المستوى.

ونعتقد أن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لا بد أن يهيئ محصلات ذات معنى ينظر فيها خلال الحدث

الأمين العام على تقريره الوافي في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ويؤيد وفدي كلية البيان الذي ألقاه ممثل قطر بالنيابة عن المجموعة الـ ٧٧ والصين، ويرغب في الإدلاء بملاحظات إضافية قليلة ونحن نستعد لقمة ٢٠٠٥ ذات المستوى الرفيع.

ولقد استشعر قادة العالم بعمق تطلعات المجتمع الدولي، من خلال إعلان قمة الألفية، والتزموا بتغيير جدول أعمال التنمية، مع تأمينهم بأن تصبح المعرفة والقدرة والإرادة السياسية واحترام حكم القانون المكونات الضرورية في خفض مستوى الفقر ودعم الميادين الأخرى للتنمية البشرية.

إن أهم تحد يواجهه أقل البلدان نمواً في مجال التنمية اليوم يتصل بعملية العولمة وحاجتها إلى أن تكون مشمولة ومرعية بهذه العملية التي لا مناص منها. وبصدد هذه المسألة، أود أن أشير إلى تقرير اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي من العولمة، وعنوانه "نحو عولمة منصفة: إيجاد الفرص للجميع". ويعرض التقرير بفصاحة قضية عولمة شمولية تكون منصفة ومتساوية للجميع، ويسهم في الجهود الدولية الهادفة إلى عولمة شمولية وعادلة تماماً.

ويجب أن يكون تنفيذ تصريح الألفية، وبخاصة فيما يتعلق بالتدابير المؤدية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أكثر من مجرد قائمة موجودات بالالتزامات والتعهدات المتبادلة من جانب شركاء التنمية. ينبغي أن يكون حواراً ديناميكياً بين الشركاء وداخل البلدان ذات العلاقة بعملية التنفيذ بصدد المسائل الحرجة مثل إصلاح السياسة والمعونة والتجارة بما في ذلك الوصول إلى الأسواق وعدم استدامة الديون، وكذلك تمويل أهداف قمة الألفية للتنمية والمتطلبات الطويلة الأمد من أجل الاستثمار الاقتصادي.

إن العملية التمهيدية التي نود وضعها في مكانها يجب أن تحددها النتيجة التي نسعى إلى تحقيقها لحدث استعراض قمة الألفية. ولقد أعرب معظم وفود الدول النامية عن تأييدها لنتيجة ذات توجه عملي، بدلا من نتيجة تصريحية قائمة على أساس منهج أدنى القواسم المشتركة. وعلى الراغبين في أن ينأوا بعيدا عن هذا النهج أن يكونوا مستعدين لنهج جريئة تستهدف استعادة دور الأمم المتحدة في دعم تعددية الأطراف وتوفر اتفاقا يكون أشمل ما يمكن أن تكون الاتفاقات عليه مستخدما الأحكام الإجرائية القائمة الآن.

وإذ أراك يا سيدي الرئيس، وأنتم تمثلون أمة زميلة في لعب رياضة "الكريكيت" في مقعد الرئاسة، لا أستطيع أن أقاوم القول إنه من الأهمية بمكان أن نعمل معاً كفريق واحد. وعلى اللاعبين الأحد عشر على ملعب الكريكيت أن يعملوا كفريق، وكذلك يكون اتباعهم واستخدامهم للقواعد الإجرائية، أي قواعد اللعبة، على نفس الدرجة من الأهمية.

لقد انتظرت البلدان النامية طويلاً في انتظار حدوث ذلك. إنها مهمة بالنتائج لا في الإجراءات الطقسية، وبالمقررات ذات المغزى لا بمجرد التصريحات. ونحن واثقون من أنها لن تتردد في التعامل مع عوائق من الصلب، لا في مجرد المرور سريعاً بأكمة من البيانات. لقد ردد الأمين العام مرة أخرى في تقريره أننا قد أتينا على مفترق في الطرق. ونستطيع أن نضيف أن ممراً يحيط به الماضي سيؤدي إلى زقاق مسدود. إن الطريق الآخر ينطوي على الوعد بأن يؤدي إلى إعادة خلق المنظمة، من خلال فرصة الحدث الرئيسي، لكي تعالج بصورة فعالة التحديات والتهديدات الحاضرة والناشئة، مع بقائها معنية في الوقت ذاته باهتمامات وشواغل الدول النامية.

السيد ليكوبيليل (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أضم صوتي إلى الآخرين في شكر

المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهلب إيج الدولية، قد نظمت ورشة عمل إقليمية بصدد الشيخوخة والفقير في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، موصية بإدماج مسائل الشيخوخة في الأوراق الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، استضافت حكومة ترازيا ورشة العمل الإقليمية الثانية بشأن التنسيق والتوجه والنتائج لفعالية التنمية، وذلك في سياق استراتيجية ترازيا للمساعدة وهي الإطار القومي لتنسيق المعونة، الأمر الذي نجمت عنه المناادة المحددة بالملكية القطرية لمبادرات التنمية واستخدام نظم الرصد القطرية لمتابعة التقدم.

لقد سجلت ترازيا الإنجازات عقب تنفيذ ورقة الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر وغير ذلك من الإصلاحات وأولها في ميادين ثبات الاقتصاديات الكبيرة وتحسين بيئة العمل بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاجتماعية. ولقد سجلت الإنجازات في مجال التسجيل المعزز للتلاميذ في المدارس الابتدائية، وذلك عقب تنفيذ برنامج تنمية التعليم الابتدائي. وبلغت النسبة الصافية للتسجيل إلى ٨٩ في المائة عام ٢٠٠٣ - ٨٧ في المائة للإناث و ٩٠ في المائة للذكور. وبلغ إجمالي نسبة الالتحاق ١٠٥ في المائة و ١٠٢ في المائة بالنسبة للإناث، و ١٠٩ في المائة بالنسبة للذكور. وكان معدل البنات إلى الصبيان في جميع المستويات ٠,٩٥، مما سدد تقريباً الفجوة بين الجنسين على مستوى المدارس الابتدائية. ويطبق الآن برنامج تطوير التعليم الثانوي. ولذلك، فإن ترازيا تسير على طريق تحقيق أهداف التعليم التي هي جزء من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجري تقديم خدمات صحية محسنة، ويوجد تحسن ملحوظ في توفير البنى التحتية الأساسية، خاصة الطرق. إلا أن الملاريا لا تزال أحد الأسباب الرئيسية لمرض ووفيات

إن ترازيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف تحقيق أهداف إعلان الألفية، وبتأمين نجاح قمة العام التالي. لقد صاغت ترازيا أول ورقة لها بشأن استراتيجية الحد من الفقر في ٢٠٠٠، والثانية المعروفة باسم الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر في ٢٠٠٤، بوصفها إطارين موجهين وطنيين لمكافحة الفقر وبوصفهما وسيلتين لتحقيق أهداف قمة الألفية للتنمية. وتحدد ورقة الاستراتيجية ثلاثة أعمدة رئيسية وهي: النمو والحد من الفقر بسبب قلة الدخل، بما في ذلك تحسين وصول الأغذية، وتحسين وسائل إتاحة الأغذية، والوصول إليها والتغذية؛ وتحسين نوعية الحياة والرفاه الاجتماعي؛ وتأمين الحكم الصالح والمساءلة.

وتحدد الاستراتيجية الميادين الحرجة ذات الأولوية بالنسبة للتدخلات والتمويل. وتشمل هذه التعليم الأولي، والرعاية الصحية الأساسية، والمياه والصحة العامة والطرق الريفية والزراعة بوصفها قطاعات تنموية تحظى بالأولوية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونوع الجنس والضعف - بما في ذلك ضعف أشخاص ذوي عاهات والمسنين - والبيئة والحكم السليم بوصفها مسائل متشابكة تحظى بالأولوية. وتعتمد الورقة أيضاً نظاماً للرصد عاماً وقائماً على المشاركة، يشتمل على كل أصحاب المصالح، لمتابعة التقدم بما في ذلك التقدم بشأن أهداف قمة الألفية للتنمية، وهي الأهداف التي تتسق مع أهداف الاستراتيجية.

والاستراتيجية الجديدة تناسب بفعالية مع أهداف الألفية للتنمية وغيرها من الالتزامات والأهداف الإقليمية الدولية. كما ترد في الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (نيباد)، وخطة بروكسل للعمل، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وخطة مدريد للعمل بصدد الشيخوخة وإعلان روما للتنسيق. وأود أن أذكر أن ترازيا، متعاونة مع إدارة الأمم

والمبادرة الكندية، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وسائر المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. فضلاً عن ذلك، توجد حاجة إلى الوفاء بالالتزامات التي اتفق عليها في سياق الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، وإلى وضع نظم موحدة للرصد ومؤشرات قابلة للقياس لمتابعة تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الهدف الثامن، الذي تعتمد عليه الأهداف الأخرى. ويتعين مراعاة أيضاً تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة.

السيد تيكل (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يشكر الوفد الإريتري الأمين العام على تقريره الشامل عن تنفيذ إعلان الألفية، الوارد في الوثيقتين A/59/282 و Corr.1.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إلا أنه يرغب في أن يبدي ملاحظاته بشأن النقاط البارزة في التقرير.

إن إعلان الألفية وثيقة طموحة. فهو يتميز بتحديد الأهداف والمقاصد والمؤشرات. وقد قُبل بالإجماع تقريباً بوصفه يتضمن مبادئ توجيهية بارزة لا بد منها لتحقيق أي جهد للتنمية، خاصة تخفيف حدة الفقر. ومع ذلك، واجه تنفيذ حتى الأهداف السبعة الأكثر أساسية مشاكل خطيرة وعقبات كأداء لأن الالتزامات لم تعقبها أفعال.

ويتفق وفد إريتريا مع الأمين العام في رأيه على أن "جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة [يجب] أن تشرع في التمتع بصورة جدية وأن تعتمد على تحديد التزاماتها المتعلقة بالإعلان بطرق عملية" (A/59/282، الفقرة ١٠٨). إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا اتخذت البلدان الغنية الإجراءات الفعالة الضرورية للوفاء بالتزاماتها، من جهة، وبذلت الدول النامية جهوداً جادة لترتيب أولوياتها وتخصيص مزيد من الموارد المحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من جهة أخرى. فهذه الشراكة التي تتصف بالمصادقية، والقائمة على

الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات؛ ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكل عبئاً على الاقتصاد؛ وتُبدل جهود مستمرة لإدماج المسائل الجنسانية في ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ ويوجد قانون بيئي يكفل استخدام البيئة والموارد الطبيعية استخداماً مستداماً. إلا أن مستوى التحديات لا يزال مرتفعاً، شأنه شأن مستويات الفقر؛ وتحويل فوائد الإنجازات على المستوى الكلي إلى إنجازات على مستوى غالبية الفقراء لا يزال غير كافٍ، ولا تزال توجد حاجة إلى مواصلة تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة.

وما فتئت هناك تحديات تتعلق بكيفية مواصلة تخفيف حدة الفقر، وبالتنفيذ والرصد والتمويل. ولا يزال تحقيق الهدف الثامن وإبلاغ البلدان المتقدمة النمو عن التقدم المحرز هامين للغاية. ويود وفدي في هذا الوقت أن يعرب عن تقديره للإجراءات المشجعة التي اتخذتها النرويج وهولندا بتحقيق النسبة المستهدفة، نسبة ٧,٠ في المائة، وإعدادهما تقارير عن الهدف الثامن.

في الختام، وفي معرض إعدادنا للاجتماع العام الرفيع المستوى سنة ٢٠٠٥، يرغب وفدي في أن يشدد على أن بعض الشروط المسبقة الهامة جداً لنجاح تنفيذ إعلان الألفية يتطلب أن تواصل البلدان النامية، على الصعيد الوطني، عمليات إصلاح الاقتصاد الكلي وتعزيزها لتحقيق نمو اقتصادي قوي مفيد للفقراء، وإدخال الإدارة المؤسسية الجيدة في جميع الجوانب.

ولكن توجد حاجة أيضاً، على صعيد دولي، إلى معالجة مسائل الدين الخارجي، وتحقيق الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومساعدة أقل البلدان نمواً على تطوير قدرات التصدير لديها لتستفيد فعلاً من قانون النمو والفرص في أفريقيا، ومبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة،

تشمل أيضاً السل والملاريا والأوبئة الأخرى التي تتفاقم في الحقيقة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويتوقف مصير الأهداف الإنمائية للألفية، إلى حد كبير، على التدفق المستمر للمساعدة الإنمائية الكبيرة من البلدان المتقدمة النمو واستخدامها على نحو موثوق به من جانب الدول المتلقية. ويقدر أنه سيلزم نحو ٥٠ بليون دولار سنوياً على شكل مساعدات إنمائية لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإنه يمكن توفيرها. ويقال إنه يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية إذا أوفت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحدها بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية، البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. غير أن النجاح لا يمكن كفأله، إلا إذا كان تدفق المساعدة مضموناً ومستقراً. كما أن تخفيف عبء الدين شرط لا بد منه أيضاً. ولذلك، من المخيب للأمل أن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لم تكن مطمئنة للبلدان النامية.

ولقد أعلننا أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل مجموعة فرعية رئيسية من الأهداف الإنمائية القومية لإريتريا. وعلى الرغم من التراجع الخطير في تنمية إريتريا الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للعدوان الأخير عليها، فإنها حققت تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق تلك الأهداف. فقد نجحت الجهود التي تبذلها الحكومة في تخفيض عدد الأطفال الذين هم دون الوزن الطبيعي وعدد الذين يموتون قبل بلوغ سن الخامسة، وكذلك معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس، وجرى تقليص تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأوبئة الأخرى. وازدادت نسبة البنات إلى الصبيان في المدارس الابتدائية زيادة كبيرة، وازدادت حماية الموارد البيئية زيادة كبيرة. وبالتالي، فإن برامج الحكومة في هذه الميادين تسير في مسارها الصحيح.

التفاهم والثقة المتبادلين، هي وحدها التي تستطيع أن تعزز وتضمن تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة.

ولم تسفر الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوى عن نتائج مختلطة. فقد جرى تحديد استئصال الفقر بوصفه الهدف الأكبر للإعلان بشأن الألفية. وكان يُؤمل أن يخفض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ بنسبة ٥٠ في المائة، إلا أن كل تقرير متوفر عن المسألة يبين بوضوح أن العالم لا يسير على طريق تحقيق هذا الهدف. وفي الحقيقة، توضح آخر المعلومات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أهداف التنمية أن مجموع عدد الفقراء من حيث الدخل في البلدان الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ازداد بنحو ١٠ ملايين فقير كل سنة منذ عام ١٩٩٠. وشهدت عشرات البلدان تناقصاً مطلقاً في متوسط مستويات المعيشة في العقدين الماضيين.

وتكشف هذه المعلومات أيضاً أن نحو ١,٢ بليون نسمة يكافحون للعيش بأقل من دولار واحد في اليوم لكل منهم - حوالي نفس العدد الذي كان موجوداً قبل عقد من الزمن تقريباً. ويشكل هذا العدد، ١,٢ بليون نسمة، ثلث عدد سكان العالم.

والهدف المتمثل في تحقيق توفير التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠ يتعين إعادة جدولته إلى عام ٢٠١٥. صحيح أن الفجوة بين الجنسين قُلِّصت بنسبة ٥٠ في المائة؛ إلا أن جميع البيانات المتوفرة تؤكد أن التعليم للجميع لا يمكن تحقيقه حتى في ذلك التاريخ. كما أن المعلومات عن وفيات الأطفال ووفيات الأمهات أثناء النفاس، وكذلك الوصول إلى مياه مأمونة وصرف صحي مناسب، غير مشجعة أيضاً. وفي معظم الحالات، تدهورت الظروف الصحية العامة، ولا تقتصر شواغلنا الآن على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فحسب، بل

ومن الجلي أن الخروج على القانون لا يزال يؤثر سلباً على العملية التي بدأها الدول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومما يؤسف له أن هذه الفوضى، في بعض الحالات، تتلقى مساعدة ودفعاً من بعض الذين تقع عليهم المسؤولية عن صون السلم والأمن وتعزيز سيادة القانون وكفالة الامتثال الصارم للميثاق وتعزيز الامتثال للقرارات النهائية والملزمة للجان التحكيم التي يجيزها مجلس الأمن، والتي تضمن تنفيذها أعلى السلطات في المنظمات الدولية والإقليمية. ويجب الإقرار بأن هذا التنازل للثقة سيؤدي إلى الصراع وإلى انحراف كل خطط وعمليات التنمية عن مساراتها التي كانت تتبعها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويشير ذلك لدى شعب إريتريا - الذي تعرض للخديعة قبل ذلك مرتين وليس مرة واحدة والذي ظل ينتظر العدالة طوال العامين الماضيين - ذكريات الظلم في الماضي وربما يدفعه، خلافاً لأعز آماله ورغباته، إلى ألا ينتظر حتى تستعيد كلمة "سريعاً" - التي تعني مباشرة أو فوراً أو عاجلاً - معناها الأصلي والحقيقي بعد أول استخدام لها في قرار الأمم المتحدة الذي صدر قبل أكثر من عامين. فتأخير العدالة يعني الحرمان من العدالة، وعدم وجود العدالة له آثاراً مأساوية على السلم والأمن.

أخيراً، أود أن أشير إلى نقاط معينة أثارها الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في الجلسة العامة الثالثة، بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والتي يعرب عنها أيضاً في التقرير الحالي. ويركز الأمين العام على ما يلي بشأن سيادة القانون:

"وعلى الصعيد الدولي، تحتاج جميع الدول - قويتها وضعيفها، كبيرها وصغيرها - إطاراً للقواعد العادلة، تثق كلها بأن الآخرين سيولونه الاحترام".

إلا أن مشاريع الحكومة خرجت عن مسارها في مجرد ميدانين وإن كانا مهمين وهما: تخفيف حدة الفقر المدقع وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع. ويعزى الأول للعدوان والجفاف، بينما يعزى الثاني بصورة رئيسية للتدمير الوحشي الذي لا يمكن تبريره والذي قام به جيش العدو الممحي.

وخطت إريتريا أيضاً خطوات كبيرة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك في ميادين مشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية. وغني عن البيان، أنها يجب أن تستمر وأن تُحسّن. ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا تحقق معدل نمو مقداره ٥ في المائة على الأقل، الأمر الذي قد لا يكون ممكناً بسبب القيود السائدة الناتجة عن العدوان. وتبين التقديرات أنه يلزم نحو ١,٣٣٧ بليون دولار تقريباً لتحقيق الأهداف الإنمائية. وتكاليف هذا المبلغ، التي سيتحملها القطاع العام، تبلغ نحو ١٢٢ مليون دولار سنوياً. ولتحقيق تلك الغاية، يجب على الحكومة استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وجذب الاستثمار الخاص وكفالة الأمن وتحقيق النمو الاقتصادي السريع وتعبئة الموارد، وهي مصممة على ذلك.

وترتبط التنمية ارتباطاً لا فكاك منه بالسلم وتعتمد عليه. والصراعات المسلحة والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها أبرز العوائق للسلم والأمن والاستقرار والرخاء. ويعتمد السلم على احترام سيادة القانون، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والتسوية السلمية للخلافات وأحكام العديد من المعاهدات والصكوك الدولية الأخرى التي تعزز حسن الجوار والحل السلمي للمنازعات. وقد ظل هذا السلم بعيد المنال في مناطق مثل القرن الأفريقي حيث توجد أمم تسودها الفوضى ودول مارقة تهزأ باستمرار بالميثاق وتفلت من العقاب وترفض الامتثال لقرارات لجان التحكيم التي يعترف بها مجلس الأمن. وعواقب هذا الخروج على القانون، إن لم تضبط في الوقت الملائم، واضحة لنا.

الأمر ذات الصلة، مثل التنمية والقضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان وكذلك السلام والأمن. وستتاح لنا فرصة إدخال تغييرات من شأنها تأهيل النظام المتعدد الأطراف ليصبح أكثر فعالية في تسوية الصراعات حيثما تنشأ وبناء السلام بعد الصراع.

وكان التقدم صوب عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مزيجاً من النجاح والفشل كما واتسم بتباينات إقليمية. وبينما حقق عدد من البلدان ازدهاراً غير مسبوق، فقدت بلدان أخرى الزخم بل وتفاهرت. ويبعث عدم إحراز تقدم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على القلق بنحو خاص.

وسيتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ تصميماً وعزماً وجهوداً متسقة من جميع البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ويجب علينا جميعاً أن نلتزم بتوافق آراء مونتيري، وسيعطينا مؤتمر قمة العام المقبل فرصة جديدة لتعزيز جهودنا. وتعزيز التزام البلدان بالإصلاح مقدمة منطقية ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وكذلك تعزيز المؤسسات والحكم الرشيد كما يجب معالجة قيود القدرات وتعزيز التركيز على التنمية البشرية. ويجب أيضاً على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها. وهنا، تمثل زيادة المساعدة الإنمائية أداة حيوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير التجارة الدولية دعامة أساسية، كما أن الاستكمال الناجح لجدول أعمال الدوحة للتنمية مهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتلتزم حكومة أيسلندا التزاماً كاملاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق تلك الغاية، قررت حكومة بلدي أن تزيد بقدر كبير مساعدة أيسلندا الإنمائية الرسمية في السنوات المقبلة. وقد وضع هدف واضح لمضاعفة

”وعندما يُحتكم بشكل حاد إلى حكم القانون... فإن من يتدعون به لا يطبقون عادة ما يعظون به“.

”فهو في أغلب الأحيان يُنفذ بشكل انتقائي ويُطبق بصورة تعسفية“.

”ويجب أن يشعر الجميع [جميع الدول] بأن القانون الدولي يتعلق بهم ويحمي مصالحهم المشروعة“.

”ولا بد للقوانين أن تُوضع موضع الممارسة“.

”نعم إن حكم القانون يبدأ من الداخل“.

ويود الأريتريون أن يضيفوا إلى تلك العبارة الأخيرة ”بما في ذلك في الأمم المتحدة“ وأختتم بقولي ”أمين“.

السيد هانيسن: أيسلندا (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره، بشأن طرائق وشكل وتنظيم الجلسة العامة الرفيعة المستوى في الدورة الستين للجمعية العامة (A/59/545) وبشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية (A/59/282 و Corr.1). وتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام بشأن إعلان الألفية في مطلع العام المقبل وإلى تلقي استنتاجات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في الأيام المقبلة، بالإضافة إلى اقتراحات من الأمين العام بشأن كيفية إجراء المناقشات.

وفيما يتعلق بمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، نعرب للأمين العام عن تأييدنا الكامل له فيما يتعلق بتوصياته بشأن صيغته وتنظيمه وعمليته التحضيرية. وتوافق أيسلندا تماماً على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك على أعلى المستويات. ومن مسؤوليتنا أن نصدر قرارات متوازنة بشأن الإصلاح، مع مراعاة جميع

بالنسبة لنا جميعا وقد أضحى يولد بالفعل توقعات كبرى، حيث أنه ينبغي الآن الاضطلاع بعملية تحضيرية تكون على مستوى تلك التوقعات والمخاطر.

إن الأمين العام، في تقريره عن أساليب الجلسة العامة الرفيعة المستوى وصيغتها وتنظيمها، قد عرض بعض الاقتراحات والخيارات، التي يشاطره فيها وفد بلدي إلى حد كبير. وينبغي لمبادئ الشفافية والمرونة والانفتاح أن توجه العملية التحضيرية والمواقف التي تتخذها الأطراف المشاركة. وفيما يتعلق بمدّة مؤتمر القمة وتاريخه وهيكله، فإن الخيارات التي طرحها الأمين العام يبدو أنها تحظى بتأييد أغلبية الوفود، بما فيها وفدي. غير أنه فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية سينضم وفد بلدي إلى توافق الآراء الذي سينشأ عقب المشاورات التي يجريها رئيس جمعيتنا بفطنته المعهودة وبمساعدة ميسريه في هذا العمل.

ومع ذلك، بالنسبة لمختلف أجزاء الهيكل المقترح يود وفدي أن يركّز على مفهوم التوازن. أولاً، إننا نود أن نرى توازناً فيما بين المواضيع المغطاة، فمثلاً يجب أن يكون جدول أعمال مؤتمر القمة متوازناً بطريقة تيسر اتخاذ قرارات فريدة ومتكاملة وتحقيق نتائج ناجحة لجهودنا. وفي ذلك الصدد فإن اختيار المواضيع التي ستناقش في المائدة المستديرة يكتسي أهمية خاصة ويقتضي المشاركة البنّاءة من جانب جميع الأطراف. ولا ينبغي لموضوع الأمن أن يسود على حساب المسائل الخاصة بالتنمية.

ثم هناك مسألة التوازن بين النصوص المرجعية. إن إعلان الألفية والنصوص التي انبثقت عن المؤتمرات المختلفة التي عقدت خلال السنوات القليلة الماضية، من قبيل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بمونتريري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ، ينبغي أن تحظى بنفس الاهتمام.

مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أيسلندا بحلول عام ٢٠٠٩.

وستعمل حكومة أيسلندا على نحو بناء ونشط من أجل تأدية دورها في جعل مؤتمر القمة حدثاً ناجحاً وفتحاً ذا أهمية حاسمة.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أن أوضح آراء تونس فيما يتعلق ببعض القضايا التي تهمننا.

إن الحدث الكبير الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشكل معلما هاما في جدول الأعمال الدولي ويجمع بشكل متزايد كل العناصر المتباينة في المجتمع الدولي. ولا تتمثل المهمة في تقييم الأهداف المحددة والالتزامات المتعهد بها أثناء مؤتمر قمة الألفية وأثناء المؤتمرات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في استخلاص النتائج والاستفادة من الدروس التي سوف تمكننا من تصحيح مسارنا وتركيز رؤيتنا على أهدافنا.

ويعتقد الوفد التونسي أن مؤتمر القمة يوفر فرصة مناسبة لتحديد المجالات التي يوجد فيها خلل والعوامل الموضوعية التي حالت دون تحقيق هذا الهدف أو ذلك أو أخرت تنفيذه. وهو أيضا فرصة للتوصل إلى تفاهم متبادل ونهج تنفيذي مشترك لمواجهة العديد من التحديات التي تعوق التنمية والسلم ولإعادة توازن النظام العالمي سياسيا واقتصاديا.

ولذلك فإن مؤتمر القمة موعدها لل غاية، بالنظر إلى ما ينطوي عليه الأمر من مخاطر، والآفاق التي يمكن أن يفتحها ذلك المؤتمر. إن مجرد قراءة البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود خلال المناقشة العامة للجمعية العامة تبين أن هذا المؤتمر هو الشاغل المشترك

لهذا السعي أن يأخذ في الاعتبار كل الإمكانيات الواقعية القائمة، ولا سيما فكرة التضامن الإنساني الدولي - وهو مفهوم أضحى اليوم لا غنى عنه إذا كان لنا أن نواجه تلك التحديات.

ثالثاً، من أبرز الأوجه الصارخة للفقر الفجوة الرقمية، التي هي موضوع مؤتمر قمة مستقل، وهو مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي يعقد تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحت إرشاد الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعقد على مرحلتين في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفي تونس في الفترة من ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ويندرج تماماً في سلسلة الأحداث الرفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠٠٥. وفي رأينا، يجب على الجمعية العامة، أن تأخذ ذلك الأمر في الحسبان.

في الختام، يشارك وفد بلدي في الرأي الذي مفاده أن المناقشات التي سنجريها في الأشهر المقبلة والحدث الكبير الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يجب أن تجري بروح التوصل إلى توافق واسع في الآراء قدر المستطاع. وذلك التوافق في الآراء يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح الجميع، ولكن قبل كل شيء الالتزام الذي يقع على كاهلنا اليوم بإعادة تأكيد أهمية تعددية الأطراف في حياة أمتنا وكذلك أهمية منظومة الأمم المتحدة في حل المشاكل العالمية اليوم وغداً، وضمان الأمن الجماعي بجميع جوانبه والتضامن الإنساني بكل ما ينطوي عليه من نبل.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد نيجيريا أن تجرى اليوم هذه المناقشة المشتركة بشأن الموضوعين الهامين المتعلقين بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

أخيراً، ينبغي أن يكون هناك توازن في المصالح. فخلال العملية التحضيرية وخلال مؤتمر القمة نفسه، من المهم أن نعمل من أجل التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء يعكس المصالح المشتركة والرؤية المشتركة للمستقبل.

ويعتقد وفد بلدي أن هذه العناصر الثلاثة للتوازن من شأنها أن تساعدنا على المضي نحو منطق توفيقى ومؤتمر قمة ناجح تمثيلاً مع التوقعات الكبيرة لذلك المؤتمر. إنني أقول ذلك مع مراعاة أنه في السياق الحالي، حيث تناقش بصورة نشطة المواضيع المتعلقة بشكل خاص بالتنمية والأمن في المجتمعات ويشارك فيها الرأي العام الدولي بشكل متزايد، فإنه يقع على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها واجب بتحقيق النتائج.

إن وفد بلدي، مثل بقية الوفود، ينتظر باهتمام صدور التقارير المختلفة التي سنتلقاها في الأشهر القادمة، وسوف تحدد محتوياتها بوضوح المناقشات الموضوعية التي سنجريها من الآن وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبدون المساس بتلك المناقشات، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، إن دراسة التهديدات والتحديات التي يواجهها العالم اليوم ينبغي أن تكون شاملة، وينبغي ألا تنحصر التغييرات التي نود أن نراها في الإصلاحات السياسية فقط، وإنما ينبغي أن تمتد إلى الإصلاحات المؤسسية التي بدونها لن يتحقق توازن المصالح الذي أشرت إليه سابقاً. وهنا أول ما يخطر على البال مجلس الأمن.

ثانياً، إذا كانت التنمية شاغلاً رئيسياً لقمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة، يظل هدفنا الأساسي. وفي ذلك الصدد، من المسلم به على نطاق واسع اليوم أن السعي من أجل الحصول على الموارد الإضافية لتمويل التنمية أضحى ضرورة ملحة. وينبغي

الأمين العام A/59/282، بشأن تنفيذ إعلان الألفية. وعلى الرغم من النجاح الذي ذكره الأمين العام، يتضح من تقريره ومن مصادر أخرى أن السبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليس سهلا بالنسبة للكثير من البلدان النامية، وبالخصوص بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وعلى الرغم من ذلك، خطت أفريقيا خطوات جريئة ومبتكرة عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في التصدي لتحديات التنمية. وإننا نأمل أنه في عام ٢٠٠٥، لن تعيد هذه الجمعية التأكيد على التحديات والاحتياجات الخاصة لأفريقيا فحسب، ولكن، والأهم من ذلك، ستتوصل إلى اقتراحات ملموسة بشأن السبيل إلى تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة لوضع أفريقيا على الطريق المؤدي إلى تحقيق أهداف وغايات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتؤمن نيجيريا إيمانا راسخا بأن الغايات التي أعرب عنها في مختلف مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة هي صالحة اليوم تماما كما كانت وقت انعقادها. ولا يمكن تحقيق تلك الغايات إلا إذا تحقق السلم والأمن والتنمية. وزيادة على ذلك، يجب أن يشمل النظام الدولي تفاوت الثقافات والمعتقدات وأن يستوعبها. وعلينا أن نتصدى للأخطار التي تسببها كراهية الأجانب والتعصب الديني والإرهاب. ولكن الأهم من ذلك كله هو ضرورة أن نضع تحقيق التنمية في صميم جدول الأعمال العالمي، لأنه لا يمكن أن يوجد سلام دائم بدون تنمية.

ونكرر في ذلك الصدد أنه يتعين تنفيذ إعلان الألفية بشكل شمولي. وتهديدات الجوع والفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب تستحق العمل مع إبلائها أعلى قدر من الأولوية إن أردنا تحقيق سلام واستقرار فعالي الكلفة.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام على تقاريره الشاملة والحافلة بالمعلومات التي قدمت بمناسبة هذه المناقشة.

لقد أتاح مؤتمر قمة الألفية للعالم فرصة فريدة للتركيز على المسألتين التوأم المتعلقةتين بالتنمية والسلم. ومما لا شك فيه أننا جميعا نعرز السلم والتنمية وحقوق الإنسان وحماية بيئتنا. والأهداف الإنمائية للألفية التي انبثقت عن إعلان الألفية ما زالت أفضل إطار، وهو إطار مترابط ويركز أيضا على مجموعة الأعمال التي يقتضيها تحقيق التنمية المستدامة. وبجانب الحماس والتفاؤل اللذين أثارتهما قمة الألفية، كان هناك أيضا تجديد للآمال في فعالية تعددية الأطراف كأفضل أداة لإدارة الشؤون العالمية المعقدة.

وإزاء العمل الذي يشوبه الفتور والذي غالباً ما يكون غير منسق على المستويين العالمي والوطني، لا مغالاة في التشديد على ضرورة تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية. وقد ترتبت على التنفيذ الضعيف على المستوى الوطني وقلة وفاء مجتمع المانحين بالتزامهم ازدواجية في الجهود المبذولة، وإحراز نتائج هزيلة، وعدم تحقيق التوقعات. ويقع على عاتق المجتمع الدولي أن يسترجع صورته باستعادة ثقة أفراد المجتمع الفقراء والضعفاء. وهنا في الأمم المتحدة، يجب علينا أن نعيش على القيم التي نؤمن بها ونعزها، وهي احترام كرامة وحرية البشر، والديمقراطية والحكم السليم، والمشاركة، والمساءلة، والشفافية.

وثمة إدراك في نيجيريا، كما في بلدان أخرى، بأن القضاء على الفقر أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستبقى جهودنا الرامية إلى النهوض بتحقيق السلم وإدارته عديمة الجدوى، إلا إذا كافحنا الفقر والشورور الكثيرة التي تصاحبه. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بأسف نتائج تقرير

وشرعية. وأحد السبل للقيام بذلك هو منح الأمم المتحدة الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لتمكينها من الوفاء بولايتها.

وينبغي لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها على الصعيد الدولي أن يوفر للدول الأعضاء، في عام ٢٠٠٥، فرصة تأكيد ضرورة وجود التنسيق والاتساق في سياساتنا. ويجب التصدي للنقص في التنفيذ الذي يواجهنا كلنا عن طريق التنفيذ المنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدها ومتابعتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة. ومن دواعي السرور أنه توفرت لنا الفرصة، في لجنة التنمية المستدامة وفي محافل أخرى، لتحديد التحديات والحواجز التي تواجه أهدافنا وغاياتنا الإنمائية المتفق عليها.

وفيما نُحَضِرُ لحدث عام ٢٠٠٥ الرئيسي، ينبغي أن نعيد التأكيد على التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه ينبغي أن نهدف إلى تحقيق أكثر من ذلك. فينبغي أن يكون هدفنا العام هو تنفيذ نتائج سائر مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها. ومن شأن ذلك أن يضمن تعزيز التعاون والاتساق في أعمالنا وسياساتنا.

وتؤيد نيجيريا المشاركة على أعلى مستوى سياسي، وكذلك توصية الأمين العام بشأن مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في حدث عام ٢٠٠٥. وبالمثل، نؤيد مقترح الأمين العام بتنظيم اجتماعات عامة وموائد مستديرة. ونشاط الرأي بأنه ينبغي أن تكون العملية التحضيرية مفتوحة العضوية وشفافة وشاملة. فمن شأن ذلك أن يعزز مشاركة الجميع وملكية النتائج.

وبالنظر إلى أهمية توافق آراء مونتيري في تحقيق أهدافنا الإنمائية، ترى نيجيريا أنه ينبغي المحافظة على سلامة

وتعتمد نتائج مؤتمر قمة الألفية بالغ الاعتماد على التعاون بين كل أعضاء المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وليس بوسعنا أن نندم الفكرة المغلوطة بأن البلدان المتقدمة النمو، في مأمّن من الآثار السلبية للجوع والأمراض والفقر، أو بأن الإرهاب لا يهدد إلا بضع دول. بل على العكس من ذلك، يجب أن نجد أساسا مشتركا للتصدي للتحديات العالمية التي يفرضها عصرنا. وعلينا جماعيا أن نستحضر الإرادة السياسية لنوفي بالتزاماتنا ومسؤولياتنا المتبادلة، حتى نجعل عالمنا أحسن وأكثر سلامة، ليس لنا فحسب، ولكن للأجيال التي لم تولد بعد أيضا.

وقد شدد قادتنا في مؤتمر قمة الألفية على ضرورة جعل العولمة قوة إيجابية للبشرية كافة. وترى نيجيريا باستمرار أنه ينبغي تقاسم فوائد العولمة، وكذلك تكاليفها بإنصاف. ومن الضروري العمل بسرعة على صعد مختلفة بغية التصدي لانعدام التوازن الحالي في التمثيل وصنع القرار والمشاركة في النظام المالي الدولي. ويجب على السياسات الاقتصادية والمالية العالمية أن تدعم التنمية. وإذ نشجع تحرير التجارة، ينبغي أن نشجع أيضا تنقل الأشخاص دون عوائق. لهذا فإننا نحث المجتمع الدولي على العمل تمشيا مع المقترحات والتوصيات المفيدة الصادرة عن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، والتي جاءت في تقريرها المعنون: "العولمة العادلة: خلق الفرص للجميع".

وحسب تقديرنا، من الضروري تعزيز ودعم الأمم المتحدة حتى يتسنى لها أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها. ويجب أن تبقى المنظمة، ليس الصوت الأخلاقي الذي يعرب عن آمال وتطلعات الجميع فحسب، وبالخصوص الفقراء، وإنما أيضا مركز الحوار والعمل على التصدي لتحديات عصرنا. وتؤيد نيجيريا بقوة مطالبة الأمين العام بتعزيز الأمم المتحدة بوصفها منظمة متعددة الأطراف

وإذ نعترف بأن بعض التقدم قد تحقق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض المناطق، فقد شاع الرأي بأننا متأخرون بصورة خطيرة في تأمين تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة. ونعقد جازمين بأن إعلان الألفية وأهداف الألفية للتنمية لن تصبح مجرد إضافات إلى الأكوام المتزايدة من الإعلانات وخطط العمل التي ما زالت تنتظر التنفيذ. وإننا نؤمل أن يقدم الحدث الرفيع المستوى أو مؤتمر قمة الاستعراض الذي سيعقد في العام القادم الزخم اللازم وإعادة التأكيد والالتزام من جديد لتقديم النتائج التي نحتاج إليها.

ولا تزال الحرب والإرهاب الدولي والصراع العنيف تسبب في الدمار لملايين من المدنيين وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ونرى أن ضمان الاستقرار السياسي العالمي هو أول وأهم شرط للمعالجة الناجحة للفقر والجوع والتخلف في العالم كله. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يشهد مرة أخرى حروبا وصراعات رئيسية تهدد الموقف السياسي العالمي تهديدا خطيرا، وذلك إن كنا جادين بصدد بلوغ الأهداف والغايات المشتركة للتنمية.

لقد أيدت منغوليا باستمرار الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء. وهي أداة رئيسية للتعاون المتعددة الأطراف وذلك نظرا لمقاصدها ومبادئها وتمثيلها العالمي التي تقوم عليها. وتعتقد أن منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف ضرورية للعمل العالمي؛ وهذه سمة مهمة للغاية ويجب تقويتها. ولذا فسوف يتيح حدث ٢٠٠٥ الرفيع المستوى فرصة لإعادة تأكيد أهمية تعزيز دور تعددية الأطراف وإصلاح الأمم المتحدة كيما تعالج التحديات القوية التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

عملية متابعة مونتييري بوصفها عملية مستقلة وحدثا مهما. غير أن ذلك ينبغي ألا يشكل عبئا إضافيا على عاتق البلدان النامية. ولهذا، فنيجيريا تؤيد خيار عقد اجتماع مونتييري الرفيع المستوى في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر، أي قبيل بداية حدث ٢٠٠٥ الرئيسي، في التواريخ التي اقترحها الأمين العام. ونؤمن بأن من شأن ذلك أن يقي على الزخم تجاه هذا الحدث والاهتمام به، وخصوصا منذ حوار الربيع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز. كما يمكن استخدام الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥ كوسيلة أخرى للإعراب عن الآراء بشأن الحدث الرئيسي لعام ٢٠٠٥.

أخيرا، أود أن أعرب مجددا عن استعداد نيجيريا للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على ضمان تحقيق نتيجة ذات منحنى عملي من شأنه أن يتناول الحاجة إلى قدر أكبر من الإرادة السياسية والالتزام والموارد الإضافية لتشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نؤكد على رغبتنا في المشاركة بنشاط في عملية التشاور المؤدية إلى الحدث الرئيسي.

السيد باتار (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يثني على الأمين العام لتقاريره الشاملة في إطار بندي جدول الأعمال ٤٥ و ٥٥.

تؤيد منغوليا البيان الذي أدلى به ممثل قطر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. بيد أنني أود أيضا أن أتقدم ببعض التعليقات من المنظور الوطني.

كانت نتيجة القمة الألفية تجليا لنظرة البشرية العالمية خلال الخمس عشرة سنة الأولى من الألفية الجديدة. لقد عرضت جدول أعمال جديدا مشتركا للسلام والرخاء للمجتمع العالمي. وكانت النتائج حتى الآن محتلطة.

بالعمل الجماعي لمواجهة تلك التحديات. ويؤمل وفدي أن يتقدم الأمين العام بناء على التقرير المتوقع من الفريق الرفيع المستوى بتوصيات جريئة قابلة للتنفيذ وذات توجه عملي من الواجهة السياسية. ومن جانب آخر، نحن واثقون من أن الدول الأعضاء ستنظر في مقترحات وتوصيات بطريقة إيجابية للغاية، معالجة لها وصانعة لمقررات على أساس ما تتطلبه وعلى أساس المصالح المشتركة للمجتمع العالمي وأهدافه.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره الممتاز بصدد الاستعدادات لانعقاد الجمعية العامة بكامل هيئتها على مستوى عالٍ في دورتها الستين. ونحن ندرك أن كل يوم واحد مهم لنا إن كان لنا أن نضمن نتيجة ناجحة لحدث ٢٠٠٥. ووفد بلدي ممتن لرئيس الجمعية العامة لبدئه عملية الإعداد للحدث ولإجرائه استشارات بهذا الخصوص. ونحن واثقون من أن العملية التمهيديّة، تحت ولايته القديرة، ستكون منتجة ولذا سيصبح الحدث الرفيع المستوى معلما تاريخيا في طريق تحقيق تطلعاتنا.

السيد راستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقاريره بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وقممها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما، وكذلك متابعة نتيجة قمة الألفية الواردة في A/59/545 و A/59/282. ويرحب وفدي أيضا بضم بندي جدول الأعمال المتعلقين الواحد بالآخر في مناقشة مشتركة بغية ضمان كفاءة عمل الجمعية العامة والتركيز الواضح على العمل الذي ينتظرنا من الآن لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ويؤيد وفدي البيانات التي سبق أن أدلى بها ممثل قطر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل بروني دار السلام بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب

إن رصد عملية تنفيذ أهدافنا والتزاماتنا ومسؤولياتنا وتقييمها مهمان في تأمين النتائج الفعالة والتقدم صوب تحقيق أهداف الألفية للتنمية. ولقد سعدنا بمعرفة أن بلدانا كثيرة قد نشرت تقاريرها القومية بصدد تنفيذ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، ويسعدني أن أضم بلادي إلى تلك القائمة. واستعدادا لحدث ٢٠٠٥، وضعت حكومة منغوليا ونشرت أول تقرير قومي لها بصدد تنفيذ أهداف الألفية للتنمية، كما أننا نسعى إلى العمل باستمرار من أجل تنفيذها متعاونين بصدق مع شركائنا في التنمية.

وترى حكومتي أن رفع التقارير تجلّ واضح للمساءلة. وهو يضمن بذل كل جهد نحو بلوغ الأهداف، ويساعد على رصد التقدم والمشاركة في الخبرات مع الآخرين وعلى جمع المعنيين معا للتعرف على طرق ووسائل تحقيقها. زد على هذا أن التقرير هو أيضا أداة فعالة في كسب الجمهور. وفي هذا السياق، يسرني أن ألاحظ أن تقريرنا كان نتاجا للاستشارات المكثفة ولعملية المراجعة المتاحة من جانب كل المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترويج والدعوة للأهداف على مستوى رجل الشارع قد نجم عنهما مشاركة أعظم من جانب المجتمع المدني في عملية التوجه نحو تحقيق الأهداف في بلدي.

ومن الأهمية بمكان أن برلمان منغوليا قد بدأ مناقشة حول تنفيذ أهداف الألفية للتنمية بغية انعكاس ذلك على التشريع القومي، بما في ذلك عبر الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وخطة العمل لحكومة التحالف الكبير الجديدة التي تألفت قبل أشهر قليلة.

لقد شكل الفريق الرفيع المستوى بشأن التهديدات والتحديات والتغيير من أجل تحليل الموقف الراهن وللتعرف على التهديدات المقبلة بصدد السلم والأمن الدوليين ومن أجل التقدم بتوصيات حول خير السبل والوسائل للاضطلاع

للتنمية المستدامة وغيرها من مؤتمرات المتابعة ومؤتمرات القمة الهامة التي ستسهم في تحقيق إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونهنئ الأمين العام برؤيته وبعده من مبادراته المؤدية إلى إنشاء مختلف آليات الدعم لرصد وتيسير تنفيذ الدول الأعضاء لهذه الأهداف، والمساعدة على تنفيذها. وجهود الأمين العام، خاصة من خلال مشروع الأمم المتحدة للألفية والفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وكذلك سلسلة المشاورات والحوارات غير الرسمية التي تمت بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى، ينبغي أن تُبقي الجميع مركزين على التقدم المحرز والتدابير الأخرى اللازمة.

وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا مجدداً على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتشجيع وتنسيق التعاون الدولي بشأن التنمية والشؤون الاقتصادية الدولية. ونهنئ المنظمة بالجهود الممتازة التي تبذلها لرصد وتنسيق التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يلزم نفسه إلزاماً كاملاً بهذه الأهداف لضمان تمكين الأمم المتحدة من مواصلة القيام بهذا الدور في السنوات القادمة، وإذا اقتضى الأمر من خلال الإصلاحات التي يمكن الاتفاق عليها في قمة عام ٢٠٠٥.

لقد حان الآن وقت التفكير الجدي. فبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سنكون قد أقمنا ثلث الرحلة إلى عام ٢٠١٥، وهو التاريخ الذي حددناه كهدف لنا. ولكن لدينا الآن بالفعل أسباب للشعور بالقلق تجاه احتمال ألا يتمكن العديد من البلدان، خاصة أقل البلدان نمواً، من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. فتقرير الأمين العام وغيره من البيانات الإحصائية الموثوقة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تبين بوضوح أنه في حين أن بعض

شرق آسيا. إلا أن وفدي يود أن يركز الضوء على نقاط قليلة ذات أهمية لماليزيا.

إن تقارير الأمين العام تشمل مجموعة كبيرة من المسائل الهامة المتعلقة بإعلان قمة الألفية والمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. وبينما تؤدي التقارير إلى زيادة وعينا بوضع المنجزات ومواضع القصور في تحقيق الأهداف المعلنة، فإنها تذكرنا أيضاً بالتحديات وبالفرص الواعدة بالخير المختلفة والمعقدة والهائلة التي نتظرنا مستقبلاً. ونحن نرحب بتوصيات الأمين العام بوصفها أساساً لمزيد من النظر من جانب الدول الأعضاء ومختلف الهيئات والمؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة.

لقد أعلن عام ٢٠٠٥ عاماً هاماً لاستعراض القرارات وتقييمها ولاتخاذ قرارات جريئة، إذا اقتضى الأمر، بشأن مركز تنفيذ مختلف القرارات التي اتفق عليها قادتنا في فجر هذه الألفية في ٢٠٠٠.

يسعدنا أنه قد أولي اهتمام جدي لتحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية من خلال عقد مؤتمرات ومؤتمرات قمة مهمة للمتابعة ركزت تحديداً على الأهداف ووسائل تحقيقها. ونرى أن الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى ومؤتمرات المتابعة التي ستعقد في العام القادم، بما فيها دورة الجمعية العامة ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية لمعالجة مختلف القضايا، بما فيها التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة والتنمية المستدامة والسكان والأسرة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتجارة وتمويل التنمية، جزء هام من عملية ستتوج باجتماع عام رفيع المستوى أو مؤتمر قمة يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على متابعة توافق آراء مونتيري بشأن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة تنفيذ مؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي

أساسية لذلك النهج. وكما هو معترف به على نطاق واسع، يلزم توفير ما يقدر بمبلغ ١٥٠ بليون دولار أمريكي سنوياً لتحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية. ويجب أن تُركّز الجهود على تدبير الموارد المالية اللازمة، بما في ذلك من خلال مصادر تمويل جديدة ومبتكرة. وفي حين أن من المهم إيجاد طرق ووسائل لضمان تمكين البلدان من تحقيق الأهداف، فإن من المهم أيضاً منع حدوث أي تراجع بالنسبة للأهداف التي تحققت بالفعل.

ويسرُّ ماليزيا أن تلاحظ أن العديد من البلدان النامية تعمل بتعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومع شركائها في التنمية لإدخال الإصلاح اللازم والتغييرات اللازمة على سياساتها وأولوياتها الوطنية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن الإدارة الجيدة أساسية للإصلاح. ولكن الإدارة الجيدة على الصعيد الوطني يجب أن يقابلها أيضاً التزام بتطبيق الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي، لإيجاد بيئة اقتصادية دولية ديناميكية وممكنة. ومن المؤكد ذلك يمكن أن ييسر إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن يمكنها من تشاطر منافع العولمة.

يجب أن يواصل المجتمع الدولي إدخال الإصلاحات والتغييرات الضرورية، بما في ذلك هيكل التنظيم المالي الدولي، لإيجاد بيئة للتعامل على قدم المساواة تعطي البلدان النامية فرصة عادلة لتظل مشاركة في الاقتصاد العالمي الذي يزداد عولمة باطراد. وفي هذا الصدد، تعتقد ماليزيا أن المداولات التي ستجري بعد إصدار تقارير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير؛ ومشروع الألفية؛ وتقرير الأمين العام نفسه، المتوقع تقديمه في آذار/مارس ٢٠٠٥، ونحن نستعد للقمة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ستكون غاية في الأهمية. ونعتقد أيضاً أن نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقد خارج إطار

البلدان تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بلداناً أخرى عديدة لا تزال تواجه مصاعب وعقبات حمة في السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

وصلت الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية مستويات مقلقة، لا في أفريقيا فحسب، بل في أجزاء من آسيا وأوروبا الشرقية أيضاً. ولا يزال الفقر وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الخطيرة الأخرى مشاكل رئيسية. فحالات الفقر في العديد من أنحاء العالم لم تخف، وازدادت سوءاً في بعض الحالات. ولذلك، لا بد من أن يتمكن المجتمع الدولي من تسخير المعرفة والقدرة والموارد والأدوات التكنولوجية الضرورية لتحقيق تقدم حقيقي في مكافحة الجوع والفقر، والتغلب على الأمراض المعدية، ومعالجة آثار العولمة الضارة والتهديدات والتحديات الأمنية الناتجة عن الفشل في معالجة هذه المسائل على نحو كافٍ، بما في ذلك الأسباب الجذرية للإرهاب.

وتعتقد ماليزيا أنه يتعين علينا أن نحشد مجدية الإرادة السياسية الكافية وأن نجد سبلاً أخرى لدفع البلدان على طريق التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب إيجاد مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية. ويجب أن تسفر مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة، التي تُجرى في إطار جولة الدوحة، عن تحقيق اتفاق نهائي نأمل أن يفي بالوعد المتمثل في معاملة البلدان النامية على قدم المساواة في ميدان التجارة. فإزالة الحواجز التجارية التي وضعتها البلدان المتقدمة النمو والإعانات التي تقدمها للزراعة ستسفر وحدها عن نحو ١٢٠ بليون دولار أمريكي، مما يحسن الرفاه العالمي.

إن معظم الأهداف الإنمائية للألفية يقتضي تحقيقها الأخذ بنهج متعدد الأبعاد يتطلب العمل على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية. والحاجة إلى العون والمساعدة الدوليين

للحقة الجديدة. وشدد عدد كبير من القادة على التغيير في الأمم المتحدة، وإن عبروا عن ذلك بعدة طرق.

وتتاح لنا الآن فرصة تاريخية لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في معالجة الوقائع الجديدة. ومن المتوقع أن يقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات التغيير تقريره للأمين العام في أوائل أيلول/سبتمبر. ويحدونا الأمل أن يزودنا التقرير بالعديد من الأفكار المهمة لتعزيز الإطار المتعدد الأطراف.

وفي كانون الثاني/يناير، سيقدم أيضا تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية إلى الأمين العام. وبعد ذلك سيقدم الأمين العام، آخذا في الحسبان مضامين هذين التقريرين وتعليقات الدول الأعضاء، تقريره عن إعلان الألفية في آذار/مارس المقبل. وبوجود تلك التقارير الهامة بين أيدينا، سنشرع بعد ذلك في التحضير للاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقد في أيلول/سبتمبر المقبل. ولا بد أن نعمل بالتوافق وأن نبذل أقصى ما في وسعنا خلال الدورة الحالية لضمان أن تكون تحضيراتنا مواتية لتحقيق نتائج ناجحة للاجتماع.

وقبل النظر في المسائل المتصلة بالتحضيرات لعقد مؤتمر القمة العام المقبل، أود أن أتطرق بشكل موجز لبعض النقاط فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، الوارد في الوثيقة A/59/282.

أولا، يحدد التقرير زيادة الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويدعو إلى التزام أكبر من جميع الشركاء، بما في ذلك الدول الأعضاء. واليابان بالتأكيد ستضطلع بدورها في ذلك الصدد. ومع مراعاة أن الموارد التي تستطيع كل دولة توفيرها لعمليات حفظ السلام موارد محدودة، فإننا نؤمن بأن الأمر الحيوي هو ضمان الإدارة الفعالة والواقعية لعمليات حفظ السلام. كما نرى أن الجهود المستندة إلى إحساس بالملكية، أي أن البلدان أنفسها التي

منظومة الأمم المتحدة ستوفر أيضاً إسهامات مفيدة لقمة عام ٢٠٠٥.

قدم الأمين العام في تقريره عن طرائق وشكل وتنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة اقتراحات مفيدة لتنظر فيها الدول الأعضاء. وقدم وفدي ملاحظاته الأولية بشأن المشاورات غير الرسمية التي عقدها الرئيس في وقت سابق من هذا الشهر. وتتفق بصورة عامة مع توصيات الأمين العام، وتتفق كذلك مع الآراء التي قد أعربت عنها وفود عديدة. سيادة الرئيس، نحن نتطلع إلى قيادتكم عملية الإعداد للقمة. وشأننا في ذلك شأن الآخرين، نولي أهمية كبيرة لهذه القمة. وتتفق مع الرأي المتمثل في أن القمة ينبغي أن توفر فرصة لإجراء استعراض شامل لتنفيذ إعلان الألفية وللمتابعة المتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وكذلك مناقشة المسائل الأخرى الحيوية للعالم، بما فيها مستقبل الأمم المتحدة.

وستشارك ماليزيا بنشاط في هذه العملية بصفتها الوطنية وبوصفها رئيس حركة عدم الانحياز. وسنعمل بتعاون وثيق مع الرئيس والوفود الأخرى والجموعات الرئيسية والأمين العام والجهات الأخرى الفاعلة لضمان أن تحقق القمة فعلاً الأهداف التي يصبو إليها الجميع.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة الناشئة في المجتمع الدولي المعاصر، تحتاج منظومة الأمم المتحدة حاجة ماسة إلى الإصلاح والتعزيز لتحفظ بأهميتها وفعاليتها. وأثناء المناقشة العامة هذا العام في أيلول/سبتمبر، أكد رئيس وزراء اليابان، السيد كويزومي، الحاجة إلى إيجاد أمم متحدة جديدة

هو أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التنظيمية المتعلقة بالفريق الرفيع المستوى في أقرب وقت ممكن لكي يمكن تكريس المزيد من وقتنا لإجراء مناقشات بشأن المسائل الموضوعية للاجتماع. وتؤيد اليابان المدة المقترحة للاجتماع وتوقيتته وهيكله وشكله، بما في ذلك عقد الاجتماع العام وأربعة اجتماعات تفاعلية للمائدة المستديرة.

وفيما يتعلق بمواضيع اجتماعات المائدة المستديرة، فإننا نعتبر أن من المناسب بشكل أكبر أن يناقش قادتنا موضوعا مشتركا واحدا، كما كان عليه الحال في مؤتمر قمة الألفية، بدلا من تخصيص مواضيع مختلفة لكل مائدة مستديرة. ومن شأن ذلك أن يسمح بالمزيد من الوقت للتأمل والمناقشة من منظور أوسع للروابط بين المسائل التي نتناولها.

وبالنسبة لتوقيت عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، فإن موقفنا يتسم بالمرونة. وإذا كان هناك تأييد كاف لاقتراح الأمين العام بعقد الاجتماع في آخر حزيران/يونيه أو بداية تموز/يوليه ٢٠٠٥، مباشرة بعد الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا لن نعترض على ذلك.

ويشكّل استعراض إعلان الألفية ممارسة شاملة، لأن تلك الوثيقة تتناول مجموعة واسعة متنوعة من المسائل تتراوح من التنمية والسلام والأمن الدوليين إلى الإصلاح المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة. والتحضيرات لعقد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر المقبل تتسم بأهمية شديدة. واليابان ملتزمة بشكل صارم بتقديم مساهمة نشيطة في إحراز التقدم في كل تلك المجالات.

إن القرارات التي سنتخذها لدى اقترابنا من أيلول/سبتمبر المقبل ستكون متنوعة في طابعها. وستكون بعضها قرارات قانونية تنطوي على تعديل الميثاق، وقد تأخذ قرارات أخرى شكل إعادة التأكيد على التزامات الدول

تدور فيها الصراعات هي التي تمسك بزمام مصيرها في نهاية المطاف، أمر هام بشكل جوهري لنجاح عمليات حفظ السلام.

ثانيا، يكرس تقرير الأمين العام اهتماما خاصا للحاجة إلى مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. واليابان تؤيد بالكامل الاتفاق على استجابة عالمية منسقة لذلك التحدي وقد دأبت على المشاركة بنشاط في جهود المجتمع الدولي لكبح جماح الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وبعد اعتماد القوانين المحلية اللازمة، فإن اليابان ستصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. كما أن اليابان تستعد لإبرام البروتوكولات الملحقمة بالاتفاقية. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صكا قانونيا آخر يحظى بأهمية كبيرة. وكانت اليابان ضمن المشاركين النشطين في المفاوضات بشأن تلك الاتفاقية ووقعت عليها في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ثالثا، تشكّل حماية الضعفاء إحدى أولويات السياسة الخارجية لليابان. ونولي أهمية خاصة لحماية وتمكين الأشخاص في مرحلة الانتقال من الصراع إلى السلام، بالتشديد المستمر على أهمية الأمن البشري. ويؤدي الصراع المسلح إلى إفقار المجتمع ويتركه في حالة كئيبة. وتعزيز الأمن البشري يمكن الأشخاص والمجتمع من المضي قدما نحو السلام والتعمير الوطني. وما زالت اليابان ملتزمة بتعزيز حماية وتمكين الأشخاص بتقديم المساعدة من خلال قنوات مثل صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للأمن البشري.

ونلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن الطرائق والشكل والتنظيم فيما يتعلق بالاجتماع العام الرفيع المستوى، A/59/545. وأود أن أعتنم هذه الفرصة كي أشيد بعمل السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وبعمل الميسرين الاثنين. والأمر الأساسي

المستوى وتقرير مشروع الألفية، مع معدّي التقريرين الذين ينبغي أن توجه إليهم الدعوة للمشاركة في الاجتماع. ومن شأن ذلك أن يوفر فرصة هامة لإجراء تبادل مباشر للآراء بين الدول الأعضاء ومعدّي التقريرين. وبعد ذلك نشرع في مناقشات مواضيعية موازية. ونحن بحاجة إلى أن نشارك في تداول مركز ومعمق بشأن كل موضوع. ونؤمن بأنه قد تكون فكرة جيدة أن يتم تنظيم عدة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن مواضيع محددة تحقيقاً لذلك الغرض. وبطبيعة الحال فإنه يتعين أن تكون تلك الاجتماعات مفتوحة لجميع الدول الأعضاء.

رابعاً، لئن كانت الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء حديرة بالإشادة، فستكون هناك بالتأكيد حالات سيتعين أن نتخذ فيها قرارات وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الميثاق. وذلك تدبير شرعي تماماً وديمقراطي. وينبغي أن نكون مدركين لخطر أن التركيز أكثر من اللازم على توافق الآراء قد يعرقل في بعض الحالات إجراء التحسينات المطلوبة على الأمم المتحدة.

أخيراً ولكن ليس آخراً، يعتبر توخي الحذر في كثير من الأحيان فضيلة ولكن الحذر يستخدم لمدارة الجبن أو كذريعة للتقاعس عن اتخاذ الإجراء الضروري. وكلنا نعلم أن هناك مناسبات يتعين علينا فيها أن نكون جريئين وأن نتخذ إجراء. ونؤمن بأن الوقت قد حان بالنسبة لنا لكي نتخذ الإجراءات الضرورية. والأمر الحتمي بالنسبة لنا هو أن نعمل بالترافق على اغتنام هذه الفرصة التاريخية لخلق أمم متحدة جديدة لعصر جديد.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للأمين العام لتقريره الشامل بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في

الأعضاء باتخاذ إجراءات بعينها. وبينما قد تشكل بعض المسائل مواضيع استرعي انتباهنا إليها مؤخراً وبالتالي تقتضي تداولاً أكبر، فإن هناك مسائل أخرى نناقشها بشكل مستفيض منذ أكثر من ١٠ أعوام.

وبغية تحقيق الاستفادة الأكبر من الفرصة التي يوفرها لنا الاجتماع الرفيع المستوى العام المقبل، فإننا بحاجة إلى إجراء عملية تحضيرية بطريقة تتسم بأكثر قدر من الفعالية، لأن نجاح الاجتماع يتوقف على الطريقة التي تتخذ بها القرارات وكيفية تجميع إنجازاتنا لكي تسفر عن نتائج متكاملة.

وبوضع ذلك نصب الأعين، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى النقاط التالية، التي تكتسي، في رأينا، أهمية حاسمة في العملية التحضيرية المؤدية إلى عقد مؤتمر القمة العام المقبل.

أولاً، نحن بحاجة إلى أن نستخدم وقتنا بشكل فعال وبكفاءة بغية المحافظة على الزخم الذي ولده التقريران وبغية تحقيق أكثر ما يمكن إنجازاً في مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر القمة.

ثانياً، بالرغم من أن نطاق مؤتمر القمة يتضمن مدى واسعاً للمسائل المقرر تناولها بطريقة شاملة، فإن عبارة "شاملة" لا تعني بالضرورة عبارة "متزامنة". وإذا افترضنا أن مؤتمر القمة الذي يعقد في أيلول/سبتمبر المقبل يشكل الفرصة الوحيدة لاتخاذ قرارات بشأن كل المسائل، فإن جهودنا لن تكفل بالنجاح. وفي الفترة المفضية إلى اجتماع القمة، ينبغي أن نحاول التوصل إلى تسوية لكل مسألة وأن نبي على النتائج لضمان تحقيق نتائج ناجحة لاجتماع القمة بأسره.

ثالثاً، يجب تصميم آلية مثلى للتعامل مع مختلف المواضيع. واقترح أن يجري رئيس الجمعية مشاورات غير رسمية للجلسة العامة بعد إصدار تقرير الفريق الرفيع

المتحدة إصلاحاً شاملاً، بما فيها مجلس الأمن، يجعلها أكثر ديمقراطية في إجراءاتها وتمثيلها حتى تعكس حقائق اليوم الجغرافية السياسية. ويجب أيضاً أن تنصدي لآفة الفقر، التي تنجم عن أشكال الظلم الاجتماعي والاقتصادي، والسبب المتمثلة في الفساد، وعدم كفاية الدعم المقدم للدول التي تحاول تحقيق مستوى للمعيشة يتلاءم مع الكرامة الإنسانية، بما فيه توفير التعليم الأساسي للجميع.

ولن تنجح الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تطبق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المزيج الصحيح من السياسات الوطنية والدولية وتنفيذ التزاماتها المشتركة على النحو الوارد في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، سوف يكمل التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض دائماً مبادرات التعاون الدولي والمبادرات الإقليمية القائمة ولكنه لن يحل محلها. وفي هذا السياق، سوف يعقد مؤتمر قمة آسيا وأفريقيا في إندونيسيا في الفترة من ٢١-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بالتزامن مع ذكرى مرور خمسين عاماً على المؤتمر الآسيوي الأفريقي لعام ١٩٥٥. وسوف يبدأ مؤتمر القمة الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة بوصفها وسيلة حيوية لتحقيق مستقبل أفضل لآسيا وأفريقيا. وسوف يضيف ذلك إلى قدرتهما على تنفيذ الأهداف الواردة بإعلان الألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية الأخرى التي عقدها الأمم المتحدة.

وسوف يعنى الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة في العام القادم لاستعراض عملية التنفيذ شيئاً واحداً فوق كل ما عداه: إتاحة الفرصة لتجديد التزاماتنا إزاء المثل العليا للسلام والأمن، والتنمية المستدامة.

الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المرتبطة بهما، ومتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (A/59/545).

ونعرب أيضاً عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين ولبيان ممثل بروناي دار السلام نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ولا يترك تقرير الأمين العام مجالاً للوهم بشأن الإنجازات والتحديات المتعلقة بتنفيذ الأهداف المحددة في إعلان الألفية، والالتزامات المقطوعة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. كما أنه يحملنا على الاعتقاد بأن التحديات لا تكون ساكنة أبداً.

والمشهد الدولي الذي يتسم اليوم بالتهديد من قبل النشاط الإرهابي، والعنف، والفقر والجوع، والكوارث الطبيعية المدمرة، والدين المتزايد الذي يعزى لشكل غير عادل من العولمة، وخطر الأمراض الفتاكة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وتباطؤ المساعدة الإنمائية، يؤثر تأثيراً سلبياً على كثير من البلدان النامية، وبخاصة على أشد الدول فقراً. ومن ثم يتعين علينا إيجاد طرق ووسائل عملية لتتدارك بشكل جماعي أمر تلك التحديات.

وفي المقام الأول من الأهمية لنا أن نتجنب الخطب الرنانة. ونرى أن علينا مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها الأداة الوحيدة التي يمكن بها إيجاد حل للتحديات التي يشكلها السلام والأمن الدوليان، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالفقر والمرض والتنمية المستدامة.

وأرى من المشجع أن المجتمع الدولي يواصل تعليق أهمية كبرى على دور الأمم المتحدة. ويجب علينا لذلك تمكين الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتكون الأداة الفعالة لتعددية الأطراف، التي هي جوهر شخصيتها. ويجب أن نصلح الأمم

أما فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، فنؤيد فكرة أن شهر نيسان/أبريل سيكون مبركاً أكثر من اللازم وشهر أيلول/سبتمبر متأخراً أكثر من اللازم بالنسبة لهذا الحدث. وفي رأينا أن أواخر حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه سيكون أنسب موعد لعقد ذلك الاجتماع، مما يتيح وقتاً كافياً لإطلاع الاجتماع العام على نتائجه.

ويجدونا الأمل في أن تنتهي الجمعية العامة قريباً من عملية المشاورات غير الرسمية الجارية بشأن طرائق الاجتماع العام الرفيع المستوى. وستتيح لنا عندئذ وقتاً كافياً لمواصلة التشاور غير الرسمي بشأن الجوانب الموضوعية، بغية التوصل إلى نتائج عملية للاجتماع الرفيع المستوى.

السيد سوبيدي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): بما أني أتكلم لأول مرة في الجلسة العامة للجمعية العامة، أود أن أهنيئ الرئيس على انتخابه عن جدارة.

ونعرب عن تقديرنا المخلص للأمين العام على تقريره الموجزين والشاملين وعلى توصياته البناءة الملائمة في إطار بندي جدول الأعمال. ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل دولة قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد حدد قادتنا بعض برامج مشتركة واتفقوا عليها ووضعوا غايات وأهدافاً في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وفي مؤتمر قمة الألفية، وحثوا المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وكان مؤتمر قمة الألفية حدثاً مميزاً أكد من جديد ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية بشكل تعاوني ومتضافر في تحديد المشاكل التي تعاني منها شعوب العالم الفقيرة والتصدي لتلك المشاكل. كما شدد على تعزيز

ويمكننا أن نستعمل إرادتنا السياسية الجماعية ونشترك في القيام بإجراءات عملية لبناء مستقبل أفضل وعالم أفضل. ومن محاسن الصدق في الواقع أنه لم يسمح في أي وقت بغياب الحاجة الماسة للتنفيذ عن صدارة جدول أعمال التنمية الحالي.

أما فيما يتعلق بالجلسة الاستعراضية، فنتفق مع اقتراح الأمين العام عقد اجتماع عام رفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات مدته ثلاثة أيام يسبق المناقشة العامة. بيد أن من الضروري أن نعرف الدور الذي ستمثله المناقشة العامة في الدورة الستين للجمعية العامة، بالنظر إلى أن الاستعراض الذي سيسبقها قد يطغى عليها.

وتعرب إندونيسيا عن تأييدها لفكرة عقد جلسات عامة واجتماعات تفاعلية للمائدة المستديرة. ونرى أن تغطي اجتماعات المائدة المستديرة أكبر عدد ممكن من المسائل موضع الاهتمام. ومع أننا منفتحون بالنسبة لتلك المسألة، نرى ميزة الخيار الثاني الذي يطرحه الأمين العام، الذي يسند بمقتضاه مواضيع محددة لكل مؤتمر من مؤتمرات المائدة المستديرة. فمن شأن هذا الترتيب أن يتيح للمشاركين تقديم مساهمات أكبر في المواضيع التي تجري مناقشتها.

ونوافق أيضاً على أن تكون العملية التحضيرية متمسكة بالصراحة والشفافية والشمول تمكيناً لجميع الدول الأعضاء من المشاركة. ولا نزال مقتنعين بأن اشتراك رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في العملية التحضيرية أمر ضروري. فالرئيس لديه إلمام مباشر بشواغل الوفود ورغباتها. ولذلك فنحن نرحب بالتزام رئيس الجمعية العامة بالإشراف شخصياً على عملية التشاور برمتها. كما نرحب بتعيين الممثل الدائم لنيكاراغوا والممثل الدائم للنرويج كميسرين.

ناجتها القومي الإجمالي للبلدان النامية ونسبة ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة لأقل البلدان نمواً.

لقد أتاحت العولمة فرصاً للبلدان النامية وواجهتها بتحديات في نفس الوقت. ولا يمكننا أن نوقف موجة العولمة، ولكن في وسعنا أن نمنع تأثيرها السلبي وأن نقلل إلى أقصى حد تحدياتها ومخاطرها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم باغتنام الفرص الجديدة والواسعة للعولمة ويجعل العولمة تعمل لصالح الجميع.

ونظراً لأن التجارة تضطلع بدور رئيسي في التنمية المستدامة، فإننا نطالب بإقامة تجارة ونظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوحين وعادلين وقائمين على قواعد ويمكن التنبؤ بهما وغير تمييزيين. كما يشكل الوصول الحر والعادل والحكيم لجميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق العالمية حاجة لعصرنا.

إن دوامة الدين وتسديد الدين توقع البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، في فخ حلقة الفقر المفرغة. ومشاريع تخفيف حدة الديون بطيئة وغير كافية. وغني عن القول، إن الحل الدائم لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيكون الإلغاء الكامل للديون.

ونرى أن التنمية والسلام والأمن أمور متشابكة لا يمكن الفصل بينها. ونؤمن بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم يسد السلام، ولا يمكن تحقيق السلام بدون تحقيق التنمية المستدامة. ونحن لا نشعر بجيئة الأمل حيال تقدمنا الضئيل وحاجتنا الهائلة، إذ أننا نعلم أن ضرورة اليوم هي فرصة الغد.

ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع وينبغي له أن يضطلع بدور أساسي في التمكين من إيجاد صلة مستقرة وأقوى بين صياغة السياسات وأنشطة التنفيذ.

الاستراتيجيات والسياسات المتعددة الأطراف ومنح المجتمع الدولي شيئاً من الطاقة اللازمة لينشئ نظاماً دولياً جديداً.

ونرى إعلان الألفية بوصفه تكراراً لميثاق الأمم المتحدة وإعادة التأكيد عليه، وتحديدًا للالتزامات المجتمع الدولي بتحقيق السلام والتقدم والازدهار لجميع شعوب العالم، ورحلة في القرن الجديد وحضارة جديدة. وفي هذا المنعطف، فإنه لن يكون أمراً خارج السياق أن نشير أيضاً إلى نتائج مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمرات الأول والثاني والثالث للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر ألماتا الوزاري المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، والمؤتمر العالمي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري. ونؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على ضمان تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات ومتابعتها متابعة شاملة ومنسجمة.

وندرک أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد تقع على عاتق حكومته. بيد أن التجربة توضح أن الجهود الوطنية للبلدان النامية وحدها لا يمكن أن تترجم أحلام هذه البلدان إلى واقع دون تقديم دعم كبير من شركائها الإنمائيين. والعديد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية مثل نيبال، متخلفة في تحقيق تلك الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد للمجتمع الدولي من اتخاذ إجراء ملموس ومتكامل ومنسق بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. وفي ذلك السياق، فإننا نناشد البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها بتقديم نسبة ٧,٠ في المائة من

لتنفيذ التزامات المجتمع الدولي وسيعالجون العراقيل والمعوقات والقيود والتحديات التي تواجه جدول أعمالهم الإنمائي وإجراءاتهم. ونؤمن بأن هذا سيشكل مرة أخرى بداية جيدة - وهو أمر يمكننا أن نبني عليه وأمر يمكننا أن ننجز منه.

ونؤمن بأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تضطلع به في تحديد ومعالجة مشاكل وتحديات البلدان النامية. ولا بد، كما قال الأمين العام كوفي عنان، أن تجاهه الأمم المتحدة جميع تلك التهديدات والتحديات - الجديدة والقديمة والصعبة والهينة. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل صقل استراتيجيتها وتآزرها وشحذ تركيزها بغية الوفاء بتطلعات البلايين من سكان العالم.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم

بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال بشأن تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمر قمة الألفية.

ونرى أن هذين التقريرين يتضمنان عددا من التوصيات الهامة لاتخاذ إجراءات إضافية للعمل وفق نهج متكامل ومنسق لتنفيذ نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمر قمة الألفية. ويتعلق ذلك النهج، في المقام الأول، بتحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وينبغي أن ندرك أن النجاح النهائي في تحقيق تلك الأهداف وغيرها من الأهداف الإنمائية سيتحقق من خلال تفاعل المسائل المتعددة القطاعات، وحشد الموارد وزيادة إلى أقصى حد ممكن لتأييد مختلف الفئات المستهدفة بالعملية الإنمائية.

ويتعين عليه أن يعزز دوره بوصفه الآلية المحورية لتنسيق وتعزيز التنفيذ المتكامل والمنسق.

ونرى أن اللجان الفنية - بما فيها لجنة التنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة الإحصاءات واللجنة المعنية بالسكان والتنمية - تضطلع بأدوار هامة في مواصلة متابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وناشد اللجان الإقليمية والفنية زيادة تعزيز وتعبئة أنشطتها والنهوض بتنسيقها مع منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. والتنسيق الإقليمي ودون الإقليمي نحو التنفيذ والمتابعة أمر جدير بتقديرنا.

ونرى أيضا أن إجراء المزيد من الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وداخل هذه المنظمات يجعل البيئة الدولية مواتية لتنفيذ نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة. ونشدد أيضا على أهمية إسهام أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المجتمع المدني، في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات تلك.

وتبذل حكومة صاحب الجلالة كل ما في وسعها لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولتنا. وهي تعمل بجدية لإيجاد السبل لتحقيق إمكاناتها الكبيرة. وأكدت حكومة صاحب الجلالة من جديد على التزامها الصادق بالعمل العالمي لمكافحة الفقر. ووضعت نيبال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على قمة أولوياتها الإنمائية الوطنية. ورسمت سياسات متسقة مع التزام المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وجميعنا نتطلع بشغف إلى المشاركة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد العام المقبل. ونعتقد أن قادة العالم الذين سيجتمعون في الأمم المتحدة سيجرون تقييما

الأهداف في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، ينبغي تكريس جهودنا للإعداد لحدث أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ على نحو شامل ومتسق. ونتوقع أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارا محمدا بشأن شكل وتنظيم هذا الحدث الرئيسي، مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مختلف المشاورات. ونعتقد أن نجاح الجلسة عموما سيعتمد بقدر كبير على الإسهامات التي تقدمها الهيئات الحكومية ومنظمات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية.

والحوار المقرر إجراؤه على المستوى الوزاري في عام ٢٠٠٥ بشأن التمويل من أجل التنمية مصمم لتوفير مدخلات ملموسة في هذه العملية. ونشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته العاملة ولجانه الإقليمية وهيئات فرعية أخرى تابعة له على توجيه المداورات وخططه للعمل صوب تقديم إسهامات كبيرة في هذه العملية. ويتعلق الحوار أساسا بالجزء الرفيع المستوى الذي سيعقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز في عام ٢٠٠٥، والدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وأيضا بالجلسة الرفيعة المستوى التي ستعقدها الجمعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والاجتماعات الاستعراضية للجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية. ونأمل أيضا أن تسهم إسهاما كبيرا النتائج المستقبلية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في الاستعدادات للجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

وتتطلع إلى مناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وإلى تعليقات الأمين العام بشأن التغييرات التي نحتاج إلى إدخالها لجعل منظمتنا أداة

ويود وفد كازاخستان على نحو خاص أن يؤكد على دور الجمعية العامة في ضمان الرصد الشامل والإشراف على تنفيذ القرارات التي تتخذ في المنتديات العالمية المتعددة الأطراف. إن التوجيه الذي تقدمه الجمعية العامة لمختلف الكيانات يفيد في ضمان التعزيز المتبادل في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات.

كما يود وفدي أن يشدد على الدور الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الآلية المحورية للتنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ونحن نؤيد ما قاله الأمين العام في تقريره من إن الاعتماد في الوقت المناسب لبرنامج عمل لفترة عدة سنوات يمكن أن يساعد المجلس على تحقيق المزيد من التلاحم والفعالية في ممارسة مسؤولياته للإدارة والتنسيق، وخاصة فيما يتعلق بتقديم التوجيه المركز إلى لجانه الفنية.

إننا نرحب بمواصلة عدد من اللجان الفنية والإقليمية، وخاصة لجنة التنمية المستدامة، العمل في استعراض أساليب عملها بغية المتابعة بشكل أفضل لتنفيذ نتائج مختلف المناسبات العالمية.

وستصبح الجلسة العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أحد الأحداث الرئيسية لعام ٢٠٠٥. ونتفق مع وجهة النظر على أن هذا الحدث سيوفر للمجتمع الدولي فرصة فريدة لإعادة تنشيط السعي لتحقيق الرؤية المتجسدة في إعلان الألفية. ونأمل أن توفر الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدول الأعضاء، بالإضافة إلى عملها المهم المتمثل في إجراء استعراض وتقييم ككل للعمل الذي أنجز منذ اعتماد إعلان الألفية، فرصة لتنشيط الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه

وقد حان الوقت الآن، للسعي إلى إيجاد آليات فعالة لمتابعتة ولاستعراض تنفيذه.

إن إعلان الألفية يحدد مجموعة من الأهداف الممكن قياسها لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥. ووفر حتمية أخلاقية للدول الأعضاء لكي تعمل من أجل تقليل معاناة ما يقرب من بليون نسمة في جميع أنحاء العالم. وتعهد الإعلان أيضا بتحرير شعوبنا من آفة الحرب، وترسيخ سلام وأمن مستدامين في جميع أنحاء العالم. والهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية عنصر أساسي. فهو يبرز أهمية بناء شراكة عالمية قوية ستجعل من الممكن تحقيق الأهداف السبعة الأولى. وأضاف أيضا المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا عددا من القضايا المهمة إلى قائمة الأهداف. وفي مونتيري، أكد المجتمع الدولي مجددا المسؤولية المشتركة تجاه تمويل التنمية.

وتتعين معالجة المواضيع الشاملة المحددة في إعلان الألفية ومؤتمرات ومؤتمرات قمة أخرى على نحو متزامن. ولن يكون ممكنا تحقيق جميع الالتزامات من دون وجود تعاون عالمي مناسب. والتحقيق الواسع النطاق للأهداف يعتمد بخاصة على التمويل المتزايد من أجل التنمية، وأيضا على النتيجة الناجحة المؤاتية للتنمية التي ستسفر عن مفاوضات التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تزيد من تعزيز مبادئها التوجيهية التشغيلية والإدارة القائمة على النتائج، والتعاون فيما بين الوكالات.

والتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف ما زال أقل بكثير مما هو مطلوب. وبالنسبة للبلدان النامية، يمثل تنفيذ النتائج تحديا كبيرا. وتحتاج بلدان عديدة آسيوية وأفريقية في جنوب الصحراء الكبرى إلى دعم خاص من أجل الإسراع

فعالة. ونعتبر كذلك أنه من المهم أن يقدم الأمين العام في الوقت المناسب، أي شهر آذار/مارس ٢٠٠٥، تقريرا شاملا عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أنه يمكن لهذه الوثيقة التي تشكل علامة بارزة أن تكون نقطة انطلاق جيدة للإعداد للوثائق الختامية للجلسة العامة الرفيعة المستوى.

ويود وفد بلدي أن يكرر مجددا تمسك كازاخستان بالتزاماتها حيال إعلان الألفية ونتائج مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة الرئيسية. ونود أيضا أن نعرب عن إيماننا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تأدية دور حيوي في كفالة إحراز تقدم مطرد صوب إنشاء شراكات عالمية من أجل التنمية. وكازاخستان مستعدة لأن تسهم في جهود المتابعة، وستشارك مشاركة كاملة في الاستعدادات لاجتماع مؤتمر القمة المرتقب على أعلى مستوى ممكن.

السيد شودي (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، أود أن أضيف النقاط التالية.

عبر العقد الماضي، حدد العديد من مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة بشأن القضايا الجامعة عددا من الأهداف. وهي أهداف مترابطة وشاملة. ومع ذلك، ظلت التنمية المستدامة دائما محور جميع مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة. وقبل أربع سنوات، اجتمع زعماء العالم في نيويورك بروح غير مسبوق من الشراكة والتعاون، واعتمدوا إعلانا رائعا قوامه التضامن والتصميم. وسعوا إلى تخليص العالم من آفة الفقر. وقد كان الإعلان بارزا في طابعه ومجاله ودقته. وبعد اتخاذ قرار بشأن هيكل جدول أعمال التنمية وسبل تنفيذه، بدأنا رحلتنا صوب تحقيق الأهداف المرجوة.

الدولية. وينبغي إنشاء منتدى حكومي دولي مناسب لاستكشاف مصادر تمويل بديلة.

وحققت بنغلاديش نجاحا كبيرا في الحد من النمو السكاني، وتخفيض معدل وفيات الأطفال وسوء تغذية الأطفال، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، والتخفيف من أثر الكوارث. ولدينا نظام حكم ديمقراطي قوي ومجتمع مدني نشيط وفعال. وقد حققنا بالفعل الاكتفاء الذاتي في الأغذية. وحققت بنغلاديش تقريبا الوصول الشامل إلى المياه الصالحة للشرب. ومع ذلك فإن وجود آثار من الزرنيخ في المياه الجوفية يشكل خطرا صحيا جديدا.

وقد قمنا بتطوير أفكار محلية مبتكرة، من قبيل الائتمانات الصغيرة والتعليم غير الرسمي ومشروعات حرجية تقوم بها جماعات قروية، في استراتيجياتنا الإنمائية. وساهم كل ذلك بمنتهى الفعالية في عملية القضاء على الفقر في بلدنا. والأهداف الإنمائية للألفية تحتاج إلى تقييم، وتعلم بنغلاديش أنهما تمشي على الدرب السليم من أجل تحقيق بعض هذه الأهداف. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف بشكل مستدام يتوقف على وجود بيئة خارجية قوامها المعونة، والتجارة، والمديونية، والاستثمار، والتحويلات المالية. وتبين الدراسة أن بنغلاديش تحتاج إلى إجمالي دعم خارجي قدره ٧,٤ بليون دولار سنويا ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ لكي تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن التدفق الحالي للأموال أقل من سُبْع المبلغ المطلوب.

إن مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدت خلال العقد الأخير قد أعطت من جديد أهمية للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. فقد ساعدت على وضع التنمية في محور الأحداث. وإن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والصناديق والبرامج لها دور أساسي في عملية

في إحراز تقدم والتغلب على أزمة الموارد وجوانب العجز الحالي في الحسابات. ويقاس تقرير الأمين العام المسافة التي يتعين على البشرية قطعها لتحقيق الأهداف المحددة. والعوائق متعددة الأوجه. ومما يبعث على التناقض الدفاع عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بينما يجري في الوقت نفسه الاحتفاظ بالعوائق التجارية وغير التجارية.

إن التجارة مورد مهم لتمويل التنمية. ويمكن أن يؤدي النظام التجاري العالمي المفتوح والقائم على قواعد المنصف والمتعدد الأطراف دورا حيويا في تحفيز النمو الاقتصادي. وينبغي إصلاح النظام المالي الدولي لكفالة المشاركة الفعالة من البلدان النامية في عملية صنع القرار. وينبغي لشركاء التنمية بذل جهود ملموسة صوب تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية و ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان في هذا الصدد، وقيام بلدان أخرى بتحديد جداول زمنية واضحة لتحقيق هذا الهدف المهم. وفي عام ٢٠٠٣، بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ٦٨ بليون دولار أمريكي، مما يمثل ٠,٢٥ في المائة فحسب من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المانحة. والرقم التقريبي المطلوب هو تحقيق زيادة سنوية تبلغ ٥٠ بليون دولار أمريكي. ويتطلب هذا مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى وصول أكبر وبدون عقبات إلى الأسواق، وزيادة الاستثمار العام والخاص في البلدان النامية، وإلغاء ديون أقل البلدان نموا بنسبة ١٠٠ في المائة، وزيادة المساعدة المستهدفة لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وأمراض أخرى.

وينبغي تعزيز المصادر الحالية عن طريق معونات والتزامات إضافية وآليات جديدة. ومن الضروري النظر بجدية في ابتكار مصادر للتمويل، من قبيل الضرائب البيئية العالمية والضرائب على تدفق العملات ومرافق التمويل

التنفيذ. وهذا الهيكل ذو المستويات الثلاثة الذي تدعمه مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ينبغي أن يعمل بشكل مترابط ومنسق لدعم تنفيذ نتائج المؤتمر.

وتؤيد بنغلاديش تأييدا كاملا ملاحظة الأمين العام بأن وجود مجتمع دولي موحد هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من مواجهة العقبات العديدة التي تحول دون تحقيق رؤية الألفية. وقد أظهرت التجارب أنه عندما يتحد العالم في مواجهته لمشكلة محددة فإنه ينجح في حلها.

إن الشواغل إزاء السلم والأمن الدوليين ينبغي ألا تجعلنا نقلل من أهمية التحديات التي نواجهها في مجال التنمية الاقتصادية. فمكافحة الفقر العالمي يجب أن تكون بالفعل محور جهودنا. وإعلان الألفية يوفر لنا خارطة طريق واضحة. وتمثل مسؤوليتنا في تهيئة بيئة مناسبة لتنمية مستدامة ومتجانسة وعالم يسوده السلام. وسيقتضي ذلك وجود التزام ثابت من قبل جميع أصحاب المصلحة بروح من التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة. إن إعلان الألفية ممكن تحقيقه من الناحية التقنية. ويمكننا بشكل جماعي أن نوفر للملايين من الفقراء والضعفاء والمحرومين مستوى معيشة أفضل. وفي واقع الأمر، وتمشيا مع القيم العصرية، فذلك حقهم، وهو الحق الذي إذا أنكرناه عليهم سنواجه أهدح الأخطار.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعبر عن تقديره للأمين العام على تقاريره الشاملة والحافلة بالمعلومات عن البند ٥٥ من جدول الأعمال المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، الوارد في الوثيقة A/59/282، والبند ٤٥ من جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، الوارد في الوثيقة A/59/224.

إن وجود نهج متكامل ضمن إطار استراتيجي واحد، بمشاركة الحكومة المضيفة بشكل كامل، سيكون أكثر فعالية على المستوى القطري. والاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٥ سيكون حدثا هاما. وقد أوضح تقرير الأمين العام بشكل مناسب جدا أن الحدث سيوفر لنا "أفضل فرصة - وربما الفرصة الوحيدة - لكفالة تحقيق عالم أكثر سلامة وأكثر عدلا ورخاء في القرن الجديد، لا من أجلنا فحسب، بل من أجل أولادنا وأحفادنا أيضا".

وتؤمن بنغلاديش بأن عملية تحضيرية مفيدة ينبغي أن تكون مفتوحة باب العضوية وشفافة وشاملة للتنوع الثقافي العالمي. وينبغي للوثيقة الختامية أن تركز على التنمية بكامل أبعادها. ويجب أن تكون شاملة وتفاوضية على الصعيد الحكومي الدولي. ونعتقد أن تقرير الأمين العام بشأن إعلان الألفية واستنتاجات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير مشروع الألفية سوف تعطينا صورة واضحة عن الواقع، وتمهد السبيل لمزيد من المناقشات. وينبغي أن تبدأ العملية في أقرب وقت ممكن مع التركيز على الاهتمام بالجوهر.

إن قرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ باء يشكل انطلاقة ممتازة من أجل التنفيذ الشامل والمنسق لنتائج المؤتمر. فهو يقترح إطارا لإيجاد الترابط المتين بين عمليات التنفيذ المختلفة. كما أنه يوفر الأداة اللازمة لتحقيق تنسيق أفضل للأنشطة الإنمائية العالمية والإقليمية والوطنية. وإذا تمت متابعتها بشكل سليم فإنه سيؤدي إلى تعزيز متبادل بشكل كامل لتحقيق

تحديداً، يجب أن نضع السياسات السليمة ونتخذ الإجراءات العاجلة للمساعدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة. وينبغي أن نستثمر كثيراً في التعليم والصحة، ونزيد إنتاجية القطاع الزراعي، ونحسن البنية الأساسية، ونضمن الاستدامة البيئية، ونعزز الأسواق والمؤسسات التجارية الداعمة، ونحسن مناخ الاستثمار.

ونحن في إثيوبيا نبذل قصارى الجهد لتحقيق الأهداف التنموية للألفية. ونقر بالحاجة إلى التنفيذ التام والأسرع للأهداف. وكثير من الأهداف جعلت جزءاً لا يتجزأ من سياساتنا واستراتيجياتنا الوطنية. يكشف التقرير الوطني عن الأهداف التنموية للألفية، الذي نشر مؤخراً بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة في إثيوبيا، عن تحقيق التقدم في مجالات من قبيل التعليم الابتدائي العام وإمكانية الوصول إلى المياه غير المؤذية. ويبين معدل الالتحاق بالمدارس زيادة سنوية بنسبة ١٣ في المائة في السنوات الأخيرة، متجاوزة المستوى المطلوب البالغ ٣,٨ في المائة ومبقية وقتاً كافياً لتحقيق هدف التعليم الابتدائي العام حتى قبل ٢٠١٥.

يشير التقرير إلى أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه إثيوبيا هو تمويل الجهود لتحقيق أهداف الألفية. ولبلوغ معدل النمو البالغ ٥,٧ في المائة واللازم لبلوغ الهدف المتعلق بالفقر من الأهداف التنموية للألفية ينبغي ردم فجوة تمويلية تبلغ ١,٦ بليون دولار سنوياً. وبالمثل من المطلوب توفير زهاء أربعين بليون دولار من الآن حتى ٢٠١٥ للقطاعات التي تعالج الفقر مثل التعليم والصحة والزراعة والمياه. وكجزء من جهودنا لتعزيز حشد الموارد المحلية تعزز الحكومة جهودها في مجالات مكافحة الفساد وإصلاح الإدارة الضريبية والوفورات المتزايدة.

مثلما تم الإعلان عنه في العديد من المنتديات العالمية وجرى توثيقه في مختلف التقارير، فإن بلدانا عديدة ما زالت، بالوتيرة الحالية، بعيدة كل البعد عن الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن التقدم في معظم الحالات يتسم بنتائج مختلطة. ومن الملاحظ أنه بينما يقال إن العالم يسير على درب الوفاء بهدف الدخل بحلول عام ٢٠١٥، الذي يرجع أساساً إلى التقدم السريع المحرز في الصين والهند بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيش كل منهم على أقل من دولار يومياً إلى النصف، نرى أنه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تزداد نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع وتزداد أعدادهم على حد سواء بدون هوادة. والوضع في ما يتعلق بالأهداف الأخرى هو ذاته تقريباً. وما زالت بلدان كثيرة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعيدة عن تحقيق هدف التعليم الابتدائي العام، والتقدم الذي تحرز في تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥ يسير بوتيرة بطيئة للغاية. وتواجه المنطقة أيضاً نفس المشكلة بشأن تخفيض وفيات الأمهات. وما زال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يعيش فساداً بالحياة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتزداد حالات الإصابة بالمalaria والسل. وتنتشر بسرعة الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية الرئيسية وحوها، وتراجع نسبة مساحات الغابات. وما زالت مشكلة عدم المساواة بين الجنسين تشكل قلقاً خطيراً في بلدان كثيرة، بما في ذلك في أفريقيا.

إننا جميعاً نتحمل المسؤولية المشتركة عن تصحيح هذه الحالة ووضع كل بلد على المسار السليم لتحقيق الأهداف المتفق عليها. والبلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف، وينبغي أن تضطلع بدورها لتهيئة بيئة تؤدي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وبصفة أكثر

وذلك أقل كثيرا من الهدف المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة. فضلا عن ذلك، فإن عملية "البلدان الفقيرة المثقلة بالدين" تجري ببطء شديد. وبالنسبة إلى بعضنا فإن الإعفاء من الديون يتضح أنه لا يكفي لتحقيق مستويات دين مستدامة. وأيضا تستمر البلدان الفقيرة في كونها في حالة غير مواتية في ساحة التجارة العالمية بسبب الجمارك والإعانات الزراعية واتخاذ تدابير حمائية أخرى من جانب بلدان غنية. ومن هنا ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن المعونة والتجارة والدين إذا أردنا تحقيق أهداف الألفية في الوقت الذي حددناه.

تبين لنا تجربة السنوات الأربع الماضية أن التقدم متفاوت، ولكن يتضح أيضا أن أهداف الألفية يمكن تحقيقها. بيد أن ذلك لن يصبح حقيقة واقعة بالنسبة إلى الجميع إلا حينما نلتزم مرة أخرى بالارتقاء إلى مسؤوليتنا المتشاطرة الواردة في إعلان الألفية.

وبينما نركز على الأهداف التنموية للألفية من الحري أن ننظر في التنفيذ المتكامل والمنسق والمتابعة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما. وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام الواردة في تقريره (A/59/224) الذي يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى وضع اللمسات الأخيرة على برنامج متعدد السنوات في أسرع وقت ممكن ولكن ليس بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالانكليزية): بسبب قيود الوقت سأقسم بياني إلى قسمين. الأول يتعلق بالإعداد لطرائق الاجتماع العالي المستوى في سنة ٢٠٠٥. وموقفنا نقل إلى الميسرين، ممثلي نيكاراغوا والنرويج.

(تكلم بالعربية)

ونعترف بأن المتطلبات المالية تتجاوز الوسائل الحكومية. ولذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة لإعادة ذكر دعوتنا للمجتمع الدولي إلى زيادة المعونة لمساعدة بلدان مثل إثيوبيا على بلوغ أهداف الألفية عن طريق زيادة المعونة والإعفاء من الديون وتحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي هذا الصدد يجب بذل جهود لرفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية عن كل فرد التي تتلقاها إثيوبيا إلى المستوى المتلقى في سائر أفريقيا. وفي الوقت الراهن يبلغ حوالي نصف المتوسط الأفريقي.

يتطلب التقدم في الأهداف التنموية السبعة الأولى للألفية أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو إجراءات ملموسة في مجالات من قبيل التجارة والمعونة والإعفاء من الديون. ومما يشجعنا أن نلاحظ أن بعض الخطوات الإيجابية تتخذ في الاتجاه الصحيح. فبعض أشد البلدان فقرا، مثل إثيوبيا، بدأت بتلقي الإعفاء من الديون بمقتضى مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وذلك سيساعد في تخفيف العبء الثقيل من خدمة الدين. ونستفيد أيضا من فرص التجارة المعفاة من الرسوم، وهي الفرص التي توفرها البلدان المتقدمة النمو. وفي مؤتمر مونتيري تم التعهد أيضا بالتزامات جديدة يبلغ مجموعها ١٦ بليون دولار إضافي في السنة بوصفها معونة إنمائية بحلول سنة ٢٠٠٦.

ومما لا شك فيه أن ذلك سيسهم في تحقيق أهداف الألفية والأهداف الواردة في إعلان الألفية وسيتمكن في نهاية المطاف الفقراء من الاستفادة من المكاسب. بيد أنه ينبغي بعد القيام بكثير من الأفعال، تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية أقل كثيرا من المبلغ اللازم لتحقيق أهداف الألفية. وثمة حاجة إلى مضاعفة المعونة بالنسبة إلى مستواها الحالي البالغ ٥٧ بليون دولار سنويا. وحتى الوفاء التام بالتعهدات المتعلقة بمونتيري سيؤدي إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٢٦ في المائة تحديدا من الناتج الوطني الإجمالي للمانحين،

مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهنا على النحو الذي ذكره الأمين العام في الفقرة ١٤ من تقريره بشأن متابعة تنفيذ إعلان الألفية؛ وعلى ضرورة احترام سيادة القانون وتعزيزه في جميع المجالات، ليس في الإطار الوطني فحسب، ولكن في العلاقات بين الدول.

ويمثل ما تقدم، في تقديرنا، إرهابات وعي كامل من جانب الدول الأعضاء والأمين العام على حد سواء، بشأن النهج الشمولي الذي يجب أن يتسم به تناولنا الجماعي لهذا الحدث، وعي بضرورة تحقيق التوافق وليس فرض رأي ورغبة الأقلية على إرادة الأغلبية، وعي بضرورة دعم الإطار الدولي متعدد الأطراف وتطويره والحفاظ عليه للتمكن من مواجهة جميع التحديات وليس بعضها فقط، وعي بأن الإصلاح والتعزيز قد لا يعينان بالضرورة التغيير. والتغيير في حد ذاته قد لا يؤدي إلى تحقيق الإصلاح والتعزيز المنشودين.

لقد أظهرت السنوات الأخيرة وبما لا يدع مجالاً للشك أن الفقر والتخلف وتراجع معدلات التنمية أمور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الاستقرار على مختلف الصعد محلياً وإقليمياً ودولياً. ولهذا، فإن مصر تؤكد على أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة يتطلبان منا السعي إلى إقامة مشاركة دولية حقيقية تعمل على إنهاء مختلف الأسباب - السياسية والاقتصادية وغيرها - التي تعرقل جهود التنمية الدولية ومعالجة جذورها، والعمل على توفير المناخ والبيئة الإقليميين والدوليين المناسبين لتحقيق أهدافنا المشتركة بصورة شاملة ومتكاملة.

من هذا المنطلق، وتأسيساً على كل ما تقدم، نتفق تماماً مع الأمين العام على أن يكون الحدث الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٥ أكثر من مجرد فرصة للتأمل في واقع الحال. فإلى جانب تحليل التقدم الكمي نحو تحقيق كل هدف من أهداف الألفية، علينا أن ننظر نظرة متأملة في الوضع الدولي

أؤيد بيان وفد قطر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

سيدي الرئيس، يود وفد بلدي بداية أن يتوجه من خلالكم بالشكر إلى الأمين العام على التقارير التي أعدها والمعروضة علينا اليوم، والتي تحتوي على عناصر عديدة هامة تعكس نقاط القوة وكذلك نقاط الضعف الكامنة في العمل الجماعي متعدد الأطراف إزاء مسيرتنا الجماعية لتحقيق ما توافقنا عليه من مبادئ وأهداف.

هناك توافق عام بين الجميع في ما يتعلق بالوضع الدولي العام والسيولة التي تتسم بها مدخلاته، خاصة في ظل التطورات والأزمات التي شهدناها خلال الأعوام الثلاثة الماضية وتفاعلات المجتمع الدولي معها، بصورة أفضت إلى تزايد التكهنات والتنبؤات القاتمة إزاء مصير العمل الدولي متعدد الأطراف وفي مركزه الأمم المتحدة.

هناك كذلك توافق عام على التمسك بالأمم المتحدة وضرورة الحفاظ عليها، كإطار لعملنا الجماعي في مواجهة الأزمات والتهديدات والتحديات التي تواجهنا، القديم منها والمستحدث، الصلب منها والرخو، والتأكيد على استمرار الميثاق وفاعليته كإطار القانوني الحاكم للعلاقات الدولية.

وأخيراً هناك توافق واسع على ترابط التهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في المجالات كافة؛ وعلى تكامل تحقيق الأمن الدولي مع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة؛ وعلى تشابك العناصر المكوّنة للأمن الجماعي بما يجعل تعريفه مركباً وليس بسيطاً يشمل النزاعات بين الدول وداخلها ودور الأطراف من غير الدول، وكذلك يشمل ضرورة تقرير مصير الشعوب وتحقيق آمالها في العيش بحرية وسيادة ومعالجة جذور النزاعات والخلافات وليس شواهدا فقط؛ وعلى الارتباط العضوي بين ضمان حقوق الإنسان بشتى صورته وأساليب

المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث والأزمات والنزاعات المسلحة يعدان ركيزة أساسية للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار، من الضروري إيلاء الأهمية لتحقيق التنسيق المطلوب بين جميع الأجهزة العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة الكوارث وتدابير الحروب، سواء أكانت داخل منظومة الأمم المتحدة أم بينها وبين الأطراف الأخرى ذات الصلة من خلال تنفيذ نهج متكامل للتعامل مع هذه الحالات في كل المراحل بدءاً بمرحلة الإنذار المبكر ومروراً بمرحلة الإغاثة، ووصولاً إلى مراحل البناء والتنمية. وندعو الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة إسهاماتها لدعم الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في هذا الخصوص ومن خلال الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والتي وضعت استراتيجية أفريقية إقليمية للحد من خطر الكوارث.

من ناحية أخرى، ما زال العالم يشهد منذ أمد طويل كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من معاناة يومية لا يمكن إلا أن يوصف بأنه عقاب جماعي تزداد وطأته من خلال بناء الجدار العازل الذي يعد أكبر عقبة مادية أمام وصول المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني مثلما أشار الأمين العام، وهو ما يتطلب رد فعل قويا من جانب المجتمع الدولي بكل مؤسساته.

وإذ أنتقل إلى تناول القضايا الرئيسية التي طرحها الأمين العام بشأن الأمن والسلم في إطار متابعة تنفيذ إعلان الألفية، أود الإشارة إلى الطفرة غير المسبوقة التي شهدتها الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام خلال العام المنصرم، والحاجة الماسة إلى دعم قدرة المنظمة بالنسبة لقدرة الانتشار السريع. وأجد لزاماً عليّ أن أؤكد على ضرورة أن يأتي أي دعم في مجال الانتشار السريع من خلال قوات تخضع بالكامل للتسلسل القيادي في الأمم المتحدة

الحالي، نظراً بهدف إلى محاولة تجاوز حالة الانقسام التي شهدتها المجتمع الدولي خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة، نظراً بهدف إلى استعادة التوافق بيننا جميعاً.

ويتطلع وفد مصر إلى المشاركة بفاعلية في الإعداد لمؤتمر قمة ٢٠٠٥، من خلال مختلف أجهزة الأمم المتحدة، ومن بينها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان المتخصصة، كما نتطلع إلى أن يكون الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٥ محطة هامة في عملية الإعداد لتلك القمة.

وإذا كنا هنا بصدد الحديث عن متابعة تنفيذ أهداف الألفية، فلا بد لنا أن نؤكد على ضرورة نهوض جميع الدول بمسؤولياتها وتنفيذ التزاماتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما يحفظ للعمل الدولي المتعدد الأطراف مصداقيته. ويتضح صدق العزم من خلال توفير الموارد اللازمة وتوظيفها بهدف تحقيق ما تم الاتفاق عليه في قمة الألفية، وكذلك في المؤتمرات والقمم التي عقدت في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ومن بينها مؤتمرا مونتيري، وجوهانسبرغ، ومؤتمر القاهرة وغيرها.

ونحن بحاجة إلى مدخل متعدد الأبعاد يتضمن معالجة قضايا التجارة الدولية، ومساعدات التنمية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتوصل إلى حل جذري لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية. وفي هذا الصدد، أود الترحيب بما جاء في التقرير بشأن أهمية مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والتأكيد على ضرورة الاستفادة من مبادرة نيباد في تعبئة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساندة جهود التنمية في أفريقيا وتحقيق أهداف الألفية.

ولا يفوتنا أن نؤكد - كما أشار الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية - على أن الدعم وزيادة

وليس لقيادتها الوطنية. وما فتئت الجمعية العامة تبحث هذا الأمر سنويا منذ صدور تقرير الإبراهيمي. وهو أمر ما زال يشكّل أولوية لمصر ولدول عدم الانحياز في كل ما يتصل بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع للقوات.

كما أود الإشارة إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال إرساء قواعد دولية بشأن مناهضة الجريمة، والإدارة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وهي قواعد تسهم مباشرة في خلق وتطوير العرف الدولي والقواعد المنظّمة للعلاقات الدولية. ورغم ما يتصف به دور الأمم المتحدة من حيوية وأهمية، ورغم الصلة بين الأنشطة الإجرامية، من ناحية، والأنشطة الإرهابية، من ناحية أخرى، علينا ألاّ نهمّل أو نسقط الاعتبارات القانونية والسياسية المتصلة بحقوق الإنسان وضرورة تضمينها في أنشطة وآليات الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة وقمع الإرهاب، بما في ذلك آليات مجلس الأمن.

أود الإشارة أيضا إلى الأهداف التي وضعتها قمة الألفية في مجال نزع السلاح، وذلك في إطار تناول إعلان الألفية لقضايا الأمن الدولي. فقد استرعى انتباه وفد مصر غياب أي إشارة إلى تلك الأهداف أو التقدم نحو تنفيذها في تقرير الأمين العام. إن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار هي على درجة من الحيوية لا تحتمل إغفالها عند تقييم إنجازات المنظمة وعملها المستقبلي، وينبغي أن تبقى نصب أعيننا وفي إطار المسؤولية المباشرة للدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك من منطلق تمسكنا بدور الأمم المتحدة الحيوي في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي ومناهضة انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار متوازن يكفل احترام أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وأمن وسلامة الدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.